بعد إعلان زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر انسحابه من العملية السياسية في العراق، تباينت المواقف داخل «الإطار التنسيقي» من إمكانية تشكيل حكومة من دون الصدر، لتبرز وساطة جديدة يقودها رئيس «تيار الحكمة» عمار الحكيم لإقناع الأخير بالتراجع عن قراره

وساطة لإعادة الصدر إلى العملية السياسية

حراك الحكيم لثني زعيم «التيار الصدري» عن المقاطعة

علاقة جيدة لجمع الصدر والحكيم (فرانس برس)

للحديث تتمة...

دمشق في كليشيهات الممانعة

ناصر السهلي

في كواليس المسرح العبثي لـ«سورية الأسد»، «صمود» و«صبر» على الاحتلال الإسرائيلي، وآخرها قصف مطار دمشق، يعترف بعض «محور الممانعة» بأن ضجيج «الرد» لا يعدو أن يكون أبعد من تمديد إضافي لنظام بشار الأسد.
سجال «الرد» اتخذ، أخيراً، طابعاً أكثر احتقاراً للكليشيهات القديمة، أيام «الصمود والتصدي». فبقاء الحاكم، رغم الهزائم والاحتلال منذ 1967، يُصنَّف «انتصاراً» و«ممانعة». وأمام غياب «شرش الحياء» لدى بعض «المحور» نصبح وسط عبثية جديدة: «عدم الانجرار إلى التوريط» في الرد على الاحتلال. وإذا كانت نخب عربية وسورية قد ظلت لسنوات تتجنب تشخيص المرض السوري كما هو، بكل تفاصيل الوصول إلى الحالة الكارثية، فإن الوقائع باتت تتجاوز الجميع. نعم، ليس تفصيلاً قصف مطار عاصمة عربية، وهو ليس الأول. في المقابل، ماذا قدمت أوركسترا تبرير تدمير نظام البراميل المتفجرة لمدن السوريين وحياتهم غير كوارث المقاربات؟
منذ ما قبل قصف موقع «الكبر» في دير الزور في 2007، واغتيال عماد مغنية في 2008، ظلت «الرسائل» تقول: هذه رسالة لبشار الأسد. ولم تسامه النخب المبتعدة عن تشخيص حقيقي للواقع إلا بدفع مزيد من الناس إلى البحث عن حقيقة «المانعة» وأهدافها.
ومع ذلك، ظل سيف التخويف بتهمة «الطائفية» مصلتاً للابتعاد عن تناول كوارث الواقع وظلامية المستقبل. فحين يحيل جنرالات طهران الواقع العربي إلى تعددية مليشياوية، رغم شعارات «العروبة»، بالطبع تصبح عبارة «محو إسرائيل في دقائق» شعاراً تهكمياً آخر في الشارعين السوري والعربي. فسيف التزوير سامم للأسف في إنكار بعض «النخب» لحقيقة انعكاس «الممانعة» على الأجساد الهزيلة والأوطان المفككة.
الحقيقة المرة، التي لا يمكن شطبها بالرغبات، بمقدماتها المتراكمة تنتج هذه الكوارث، التي تحول قصف الاحتلال روتيناً من «الرسائل» إلى نظام مرضي عنه من تل أبيب، بشرط بسيط يتعلق بتقليم أظفار منافساتها طهران. لا أكثر ولا أقل. لعل المصائر الحالية تنطبق عليها مقولة: «الطغاة يجلبون الغزاة»، بغضّ النظر عن قائلها. والتمعن بالحالة السورية، وغيرها، لا يبشر بنتائج مغايرة.

بغداد ـ **عادل النواب**

بدأ رئيس «تيار الحكمة» في العراق، عمار الحكيم، حراكاً سياسياً لا يبدو أنه مضمون النتائج، لثني زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر عن قرار انسحابه من العملية السياسية، وإعادة نوابه إلى البرلمان العراقي. ويؤكد هذا الحراك وجود تباين داخل تحالف «الإطار التنسيقي» حيال الموقف من المضي بتشكيل الحكومة الجديدة بعيداً عن الصدريين، بين من يدفع لذلك وبين من يتخوف من تبعات سلبية لإقصاء الصدر.
وتستند فكرة المتحفظين داخل تحالف «الإطار التنسيقي»، المدعوم من طهران، بشأن تشكيل الحكومة من خلال التحالف من دون «التيار الصدري» الفائز الأول بالانتخابات، إلى احتمالية تحريك الصدريين ورقة الشارع، علماً أن التيار أفضل من يجيد استعمالها عراقياً. يضاف إلى ذلك تخوّف من إضعاف شرعية العملية السياسية التي سمحت بإقصاء الفائز الأول في الانتخابات وتعزيز الانقسام داخل المكوّن السياسي الشيعي.
وقال رحيم العبودي، القيادي في «تيار الحكمة»، الذي يُعتبر أحد أطراف «الإطار التنسيقي»، إن الحكيم «بدأ وساطة لثني الصدر عن قرار الانسحاب من العملية السياسية». وأكد لـ«العربي الجديد»، بدء حراك الوساطة أمس الخميس باتجاه الصدر، من دون توضيح ما إذا جرى تواصل مباشر بين الطرفين أم لا، لكنه أشار إلى وجود «علاقات طيبة وجيدة» بين الرجلين. ووفقاً للعبودي فإن «الصدر عمل خلال الفترات الماضية على سحب الحكيم من الإطار التنسيقي للمشاركة في حكومة الأغلبية، التي أراد الصدر تشكيلها»، متحدثاً عن وجود تأييد سياسي من بعض أطراف «الإطار التنسيقي» لوساطة الحكيم.
ولم يكشف عن ماهية الوساطة أو سبل إقناع الصدر بالعودة، وما إذا كانت تتضمن الإقرار بحقه في تشكيل الحكومة، من عدمه، لكنه أقر بصعوبة مهمة إقناع الصدر بالعدول عن قراره وعودته ونواب كتلته البرلمانية إلى العملية السياسية. وأضاف أنه «في حال الإخفاق بهذه الوساطة، فإن المضي بتشكيل الحكومة من قبل الإطار التنسيقي، سيكون أمراً واقعاً، باعتباره الممثل السياسي الوحيد للمكوّن الشيعي الذي تقع عليه مسؤولية تشكيل الحكومة، من خلال إنشاء تحالفات سياسية جديدة، وفق تطورات المشهد الجديدة».
وفي أول ظهور له عقب قرار استقالة أعضاء الكتلة الصدرية من البرلمان، قال الصدر في لقاء جمعه مع نواب كتلته المستقيلين في مدينة النجف، مساء الأربعاء: «قررت الانسحاب من العملية السياسية، حتى لا أشترك مع السياسيين الفاسدين بأي شكل من الأشكال». ولوّح بمقاطعته الانتخابات المقبلة أيضاً إذا شارك فيها «الفاسدون»، معتبراً أن هذا القرار «عهد مني».
واختزل رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي خلال اليومين الماضيين حراك تحالف «الإطار التنسيقي»، الذي يضم عدة قوى أخرى إلى جانب تحالف المالكي، أبرزها «الفتح» بزعامة هادي العامري، و«النصر» بزعامة حيدر العبادي، و«تيار الحكمة» بزعامة عمار الحكيم، و«عطاء» بزعامة فالح الفياض، و«المجلس الأعلى» بزعامة همام حمودي. فقد عقد المالكي عدة لقاءات مع قوى سياسية مختلفة، تتعلق بتشكيل الحكومة، أبرزها مع رئيس كتلة «عزم» التي تمتلك 8 مقاعد برلمانية، مثنى السامرائي، ومع زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني بافل الطالباني، في مدينة السليمانية في إقليم كردستان، وهو حزب يمتلك 17 مقعداً. كما عقد المالكي لقاء مع ريان الكلداني، زعيم ميليشيا «بابليون» التي تمتلك جناحاً سياسياً وحققت 4 مقاعد برلمانية، إلى جانب لقاء عقده أمس الخميس مع عدد من النواب الذين فازوا بشكل منفرد في البرلمان ولا ينضوون ضمن أي كتل أو أحزاب. وقال مصدر رفيع من داخل قوى «الإطار التنسيقي»، لـ«العربي الجديد»، إن أكثر المتحمسين لتشكيل الحكومة الجديدة من داخل قادة التحالف هو المالكي، مقابل تحفظ بعض الأطراف، وتخوّف آخرين من مآلات ذلك، مثل الخوف من استفزاز الصدر وتحريكه الشارع بعد شهر أو اثنين، وآخرين يرون أن تشكيل الحكومة من قبل قوى غير فائزة بالانتخابات التفاف يضعف شرعية العملية السياسية دولياً، ويعزز الانقسام الشيعي الشيعي. وقال إن «رفض الصدر لوساطة الحكيم قد يفضي إلى مقترح ثالث، وهو الإبقاء على حكومة مصطفى الكاظمي إلى حين التحضير لانتخابات جديدة، حتى لو كانت بداية العام المقبل». وأشار إلى «أهمية الالتفات إلى مسألة وجود تناغم سياسي بين القوى السنّية والكردية في هذه

تراجع صعب هذه المرة

قال المحلل السياسي أحمد الشريفي، لـ«العربي الجديد»، إن مقتدى الصدر، وخلال مرات سابقة، أعلن انسحابه من العملية السياسية ومن الانتخابات، لكنه تراجع بعد تدخلات من أطراف عديدة، إضافة إلى تقديم ضمانات له وفق ما يريده هو من شروط. لكنه أشار إلى أن «انسحاب الصدر الحالي يختلف تماماً عن أي قرار سابق مماثل، وتراجعه الآن صعب وقد لا تبدو الوساطات باتجاهه مؤثرة». واعتبر الشريفي أن «المشهد السياسي في العراق غير واضح، كما أن العملية السياسية أمام سيناريوهات عديدة خلال المرحلة المقبلة، تبدأ بالتظاهرات وتصل إلى حل البرلمان».

تكثيف العمليات ضد «داعش»
مقتل جندي تركي بهجوم لـ«العمال»

تواصل القوات العراقية عملياتها ضد بقايا تنظيم «داعش»، وتحديداً في المحافظات الشمالية والغربية للبلاد، بعد رصد تحركات للتنظيم في تلك المناطق، وذلك بموازاة عملية عسكرية أخرى تنفذها القوات التركية شمالي العراق ضد مقاتلي حزب «العمال الكردستاني». وفي السياق، واصلت القوات العراقية المرحلة الثالثة من عملية «الإرادة الصلبة»، التي أطلقتها، الأول من أمس الأربعاء، في مناطق حاوي العظيم شمال شرقي البلاد، وذلك للاحقة فلول «داعش»، بمشاركة قطعات من الجيش العراقي وبإسناد القوة الجوية. وأفادت خلية الإعلام الأمني بأنها عثرت، أثناء تنفيذها المرحلة الثالثة من العملية، على أعداد من العبوات والأحزمة الناسفة، والأسلحة المختلفة داخل أوكار لعناصر «داعش»، مشيرة إلى أنه أطلقت عملية أمنية واسعة أخرى في ديالى بمشاركة قوات عسكرية وأمنية، وأخرى من قوات الإسناد والطيران الحربي، في مناطق بشمال المقادية وحوض نهر ديالى لتعقب بقايا فلول التنظيم. وفي السياق، أعلنت السلطات العراقية أن القوات الجوية وجهّت، أمس، ثلاث ضربات مباشرة لأوكار يتحصن بها مسلحو «داعش» في منطقة وادي الكور بمحافظة كركوك شمالي البلاد، من دون الكشف عن حصيلة هذه العملية. وذكرت وكالة الاستخبارات في وزارة الداخلية، في بيان، أن هذه الغارات الجوية جاءت بعد تلقي معلومات استخباراتية عن وجود عناصر من «داعش» بهذه الأوكار، مؤكدة سقوط قتلى في صفوف المسلحين. وفي جانب آخر، اعتقلت القوات العراقية في محافظة نينوى أحد عناصر التنظيم في الموصل شمالي البلاد، لافتة إلى أن العملية جرت في منطقة الميدان بالموصل القديمة. وجاءت هذه العمليات فيما كان رئيس جهاز مكافحة الإرهاب عبد الوهاب الساعدي يؤكد أن «العراق دافع عن العالم بأن الهجمة البربرية التي شنها داعش على المنطقة». جاء ذلك خلال استقباله، أمس، قائد العمليات الخاصة الفرنسية اللواء برتران توجوز، حيث بحثا المزيد من التعاون بين الجهاز والعمليات الخاصة الفرنسية في المجالات العسكرية، إضافة إلى الجهود الدولية في الحرب على الإرهاب. في غضون ذلك، أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس، مقتل أحد جنودها المشاة في منطقة عملية «المخلب - القفل» العسكرية، التي تنفذها شمالي العراق، بعد إصابته في هجوم لـ«العمال الكردستاني» استهدف قاعدة عسكرية تركية بالمنطقة. وفي 18 إبريل/نيسان الماضي، أطلقت تركيا العملية ضد معاقل «العمال» في مناطق متينا والزاب وأفشين . باسيان شمالي العراق.

الساعدي: العراق دافع عن العالم إبان هجوم «داعش»

(العربي الجديد، فنا)

استهداف الرؤوس لشل «داعش»
هاني الكردي يسقط بيد التحالف

توكّد عملية الإنزال التي نفذها التحالف الدولي في ريف حلب، فجر أمس الخميس/ واسفرت عن اعتقال قيادي في «داعش»، استمرار استراتيجية استهداف رؤوس التنظيم لشل نشاطه

غازي عنتاب ـ **امين العاصي**

في سياق سياسة اصطياد قادة تنظيم «داعش» الذي ما يزال يمتلك القدرة على شنّ هجمات في سورية، نفذ التحالف الدولي ضد الإرهاب فجر أمس الخميس عملية إنزال في ريف حلب الخاضع لفصائل المعارضة السورية، انتهت باعتقال أحد قادة التنظيم. ونقلت وسائل إعلام عن مسؤولين أميركيين تأكيدهم أن الشخص المعتقل في عملية الإنزال التي جرت في ريف بلدة جرابلس في ريف حلب الشمالي الشرقي، هو هاني أحمد الكردي، مع العلم أن منصب «والي الرقة» في التنظيم قبل أن يُطرد «داعش» من المدينة عام 2017، كان يشغله شخص يدعى هاني الكردي، لكن لم يتم التأكد أمس ما إذا كان الشخص الذي اعتقل من قبل التحالف هو نفسه «والي الرقة» أو شخص آخر يحمل نفس الاسم.
وقال التحالف الدولي في بيان إن المعتقل هو صانع قنابل يتمتع بالخبرة واصبح احد كبار قادة التنظيم في سورية، مشيراً إلى أنه «تم التخطيط للعملية بدقة للحد من الاضرار الجانبية، خصوصاً أي ضرر محتمل في صفوف المدنيين».
وأكد التحالف أن قواته «ستواصل مطاردة فلول تنظيم داعش اينما كانوا لضمان إلحاق هزيمة دائمة بهم»، مشيراً إلى «عدم تعرّض أي مدني لأذى خلال العملية في سورية ولم يلحق أي ضرر بعناصر التحالف أو طائراته».
من جهته، قال المتحدث باسم الجيش الوطني السوري المعارض، الرائد يوسف حمود، لوكالة «رويترز»، إن هذه أول عملية إنزال أميركية بطائرات مروحية في مناطق خاضعة لسيطرة هذا الجيش. كما نقلت «رويترز» عن مصدر على صلة بقوات المعارضة في المنطقة أن اشتباكات اندلعت أثناء العملية.
أما المرصد السوري لحقوق الإنسان، فقال إن القيادي الذي جرى اعتقاله «لم يكن والي الرقة، لكنه من قيادات الصف الأول في تنظيم داعش وخبير متفجرات».
وأشار إلى أن «بيان التحالف الدولي أخفى اعتقال آخرين كانوا مع القيادي من الجهاديين، كما أخفى التحالف استهداف المروحيات بالرشاشات من الأرض»، مؤكداً أنه «كان هناك اشتباك ما بين الموجودين في مزرعة غرب جرابلس في ريف حلب الشرقي، والقوات التي كانت تنفذ عملية الإنزال لاعتقال القيادي في التنظيم».
وأكد المرصد أن طائرات التحالف الدولي نقلت المعتقلين من التنظيم إلى قاعدة في منطقة خراب عشق بريف عين العرب (كوباني)، شمال شرقي حلب، والخاضعة لـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد).
وتأتي عملية فجر أمس الخميس في سياق سياسة التحالف الدولي القائمة على تحييد أكبر عدد من قياديي تنظيم «داعش» لشله، ومنعه من شن هجمات في سورية. وكانت طائرات التحالف الدولي، الذي تقوده الولايات المتحدة، قد نفّذت مطلع فبراير/شباط الماضي عملية إنزال في منطقة أطمة بريف إدلب شمال غربي سورية، انتهت بمقتل زعيم تنظيم «داعش» عبد الله قرداش، الملقب بـ«أبو ابراهيم الهاشمي القرشي». ولكن العملية الكبرى والأهم للتحالف الدولي تلك التي جرت في أكتوبر/تشرين الأول 2019، حين حاصر زعيم التنظيم في حينه أبو بكر البغدادي في مخبأ له في ريف إدلب، ليس بعيداً عن الحدود السورية التركية، ففجر سترة ناسفة كان يرتديها، ما أدى لمقتله مع بعض أفراد عائلته. ومن المتوقع أن تؤدي عمليات استهداف رؤوس التنظيم في سورية إلى الحد من خطورته، وربما تقلل قدرته على شن هجمات واسعة النطاق.
وتؤكد هذه العمليات وسواها وجود ثغرات أمنية في مناطق سيطرة فصائل المعارضة السورية تتيح لقياديين وعناصر من تنظيم «داعش» التسلل إلى هذه المناطق وإيجاد ملاذ لهم. لكن الباحث في مركز «الحوار السوري» ياسين جمول، رأى في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الشمال السوري اليوم متداخل بشكل معقّد، من حيث السيطرة والسكان والمؤثرين». وأضاف: «لا يمكن لأحد أن يزعم سيطرته التامة على قطاعه؛ فكل المناطق تتوزّع السيطرة فيها بين الفصائل المتداخلة، وهناك مَن يتسلل إلى مناطق السيطرة التركية قادماً من مناطق «قسد» ومن مناطق سيطرة نظام الأسد، فضلاً عن عناصر التنظيم الذين بقوا في المنطقة بعد انتهاء المعارك وهم بمثابة خلايا نائمة وعناصر مختبئين».
ولا يستغرب جمول «وجود عناصر من داعش في كل منطقة من مناطق الشمال السوري»، مضيفاً: «مع غياب سلطة أمنية موحّدة وواقع التنازع الفصائلي والمناطقي الموجود، مع الأسف فنحن ندفع ثمن ذلك، إما بعمليات تفجير واغتيال من تلك الخلايا النائمة، أو عمليات خارجية للقبض على عناصر كما حصل فجر الخميس».
وكان التحالف الدولي قد قتل العديد من القياديين في التنظيم بعمليات قصف جوي في عدة مناطق سورية، لعل من أهمهم المدعو أبو محمد العدناني، المتحدث باسم التنظيم في حلب وقائد عملياته الخارجية، وكان من أهم وجوه التنظيم السورية، وقُتل منتصف عام 2016 بغارة جوية أميركية استهدفت سيارة كان يستقلها في ريف حلب. وطُرد تنظيم «داعش» من الشمال السوري بعملية عسكرية واسعة قام بها الجيش التركي وفصائل المعارضة السورية منتصف عام 2016 وانتهت مطلع عام 2017، ليبدأ رحلة تراجع كبير بعد صعود دراماتيكي خلال عامي 2014 و2015 حيث سيطر خلالهما على نحو نصف مساحة سورية، وهدد مدناً كبرى منها حلب كبرى مدن الشمال، وحمص كبرى مدن الوسط السوري.
وأعلن التحالف الدولي مطلع عام 2019 القضاء على «داعش» في منطقة شرقي الفرات، إلا أن التنظيم الذي انكفأ إلى البادية السورية ما تزال لديه القدرة العسكرية على شنّ هجمات واسعة النطاق، آخرها كان الهجوم على سجن الحسكة مطلع العام الحالي والذي كان يضم سجناء من التنظيم. وينشط «داعش» من خلال خلايا نائمة أو «ذئاب منفردة» في ريف دير الزور الشرقي الخاضع لـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، وهي ذراع التحالف الدولي البري في محاربة هذا التنظيم، الذي يشن هجمات متكررة على قوات النظام والمليشيات الإيرانية في البادية السورية، بل إن مصادر محلية تؤكد أن التنظيم يفرض سيطرة كاملة على هذه البادية ليلاً. وفشل الطيران الروسي وعدة حملات برية قامت بها قوات النظام وملشيات محلية مدعومة من روسيا، وأخرى إيرانية، في إيقاف هجمات التنظيم في البادية السورية المتصلة جغرافياً ببادية الأنبار غربي العراق، حيث ينشط التنظيم أحياناً هناك.

تضارب بشأن ما إذا كان هاني الكردي هو نفسه «والي الرقة»

هذه أول عملية إنزال أميركية في مناطق «الجيش الوطني»

قتيل في تظاهرات أم درمان
«الحرية والتغيير» تنشر رؤيتها

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

تجددت التظاهرات في الخرطوم أمس الخميس للمطالبة بتنحي العسكر عن السلطة، فيما أنهى تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير إعداد رؤيته لإنهاء الانقلاب، التي تضمّنت تحديد مراحل الحوار. وأعلنت لجنة أطباء السودان المركزية، في بيان أمس الخميس، أن متظاهراً قتل بالرصاص خلال احتجاجات مناهضة للانقلاب في مدينة أم درمان (التي تشكل مع الخرطوم بحري والخرطوم ولاية الخرطوم). وأشارت اللجنة في بيان نشرته في صفحتها الرسمية على «فيسبوك» إلى تعرض «مواكب شعبنا الهادرة المتجهة إلى القصر وبرلمان الشعب لعنف مفرط تمارسه قوات السلطة الانقلابية دون وازع أخلاقي».
وتوجه المشاركون في المواكب في أم درمان باتجاه مقر البرلمان القومي، مطالبين بعودة الحكم المدني الكامل للبلاد ومحاكمة الانقلابيين، ودارت اشتباكات مع الشرطة، لكن المحتجين اقتربوا كذلك من مقر البرلمان.
وردد المتظاهرون هتافات تدعو إلى عودة العسكر إلى ثكناتهم ومحاكمة قتلة المحتجين، ورفض التسوية السياسية مع المكون العسكري، وأطلقت الشرطة السودانية عبوات الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية لتفريق المتظاهرين في وسط الخرطوم. ومن محطة باشدار، جنوبي الخرطوم، انطلق موكب متجه إلى القصر الرئاسي، لكن قوات الشرطة التي انتشرت بكثافة في منطقة وسط الخرطوم تصدت للموكب بالقرب من موقف شروني، وأطلقت قنابل صوتية وعبوات الغاز المسيل للدموع، ما أدى إلى وقوع إصابات نُقلت إلى المشافي القريبة، ودارت مواجهات بين الطرفين في المناطق القريبة، ونجح المحتجون لاحقاً في تجاوز الحواجز الأمنية واقتربوا من القصر الرئاسي. وجاءت التطورات بعد ساعات من إنهاء قوى إعلان الحرية والتغيير إعداد رؤيته لإنهاء الانقلاب، ووضعت رؤية «الحرية والتغيير»، التي تضمنت تحديد مراحل الحوار، على فيسبوك، أسساً للحل السياسي وإنهاء الانقلاب؛ أولها الإصلاح الأمني والعسكري، ما يقود إلى جيش وطني واحد ينأى بنفسه عن السياسة، ويراجع النشاط الاقتصادي للمؤسسة العسكرية والأمنية، وينقي الجيش من عناصر النظام السابق ويؤسس لعلاقة صحية بين المدنيين والعسكريين. وبشأن الإجراءات التمهيدية، طالبت قوى الحرية والتغيير بالإنهاء الفعلي والفوري لحالة الطوارئ وحماية المدنيين في دارفور وجنوب كردفان، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإسقاط التهم الموجهة إلى بعضهم ووقف الاعتقالات التحفظية، ووقف إعادة منسوبي النظام البائد وتنفيذ اتفاق جوبا ومراجعته بالتوافق مع أطرافه. واقترح التحالف تكوين مجلس سيادة محدود العدد من دون مهام تنفيذية أو تشريعية، وتعيين مجلس وزراء من كفاءات وطنية تكون له كل السلطات في نظام برلماني، ويجرى اختيار رئيس وزراء من قوى الثورة، وتكوين مجلس تشريعي محدود العدد تُمثل فيه النساء بنسبة لا تقل عن 40 بالمائة، مع تشكيل مجلس للأمن والدفاع يعينه رئيس الوزراء ويترأسه شخصياً، وعضوية قادة القوات النظامية والحركات المسلحة ووزارات الحكومة المدنية ذات الصلة، وينفذ الأمن والإصلاحات العسكرية والأمنية.
ومن المنتظر أن يسلم تحالف الحرية والتغيير نص الرؤية لكل من المكون العسكري والقائمة بالأعمال الأميركية لوسي تاملين بنت السفير السعودي علي بن حسن جعفر، والآلية الثلاثية المكونة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية «إيغاد»، وذلك التزاماً بمخرجات اجتماع المكون العسكري وتحالف الحرية والتغيير الأسبوع الماضي، الذي جرى بوساطة سعودية ـ أميركية.

من تظاهرات في الخرطوم مطلع يونيو الحالي (محمود حجاج/الأناضول)

شرق غرب

أمير قطر يتسلم رسالة من العاهل السعودي

تلقى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني (الصورة)، أمس الخميس، رسالة من العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها وتنميتها. وبحسب بيان نشره الموقع الإلكتروني للديوان الأميري القطري، قام بتسليم الرسالة، سفير المملكة العربية السعودية لدى الدوحة، الأمير منصور بن خالد بن فرحان، خلال استقبال أمير قطر له في مكتبه بالديوان الأميري. وجرى خلال المقابلة «استعراض العلاقات الأخوية الوطيدة بين البلدين الشقيقين وآفاق تعزيزها وتطويرها».
(العربي الجديد)

مباحثات قطرية يمنية في الدوحة

بحث أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني مع رئيس مجلس القيادة الرئاسي في اليمن رشاد محمد العليمي، أمس الخميس في الدوحة، العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تنميتها وتعزيزها في مختلف المجالات. وحسب الموقع الرسمي للديوان الأميري القطري، فقد أطلع رئيس مجلس القيادة اليمني أمير قطر على «أبرز مستجدات الأوضاع في اليمن، كما جرى بحث عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك».
(العربي الجديد)

عقوبات على شركات إماراتية وصينية تساعد إيران

فرضت الولايات المتحدة، أمس الخميس، عقوبات على شركات صينية وإماراتية وشبكة من الشركات الإيرانية التي تساعد في تصدير البتروكيماويات الإيرانية. وقال وكيل وزارة الخزانة لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية برايان نيلسون في بيان إن «الولايات المتحدة ستواصل كشف الشبكات التي تستخدمها إيران لإخفاء أنشطة التهرب من العقوبات».
(رويترز)

اختتام الجولة 18 من محادثات استانة

اختتمت، أمس الخميس، الجولة الـ18 من محادثات مسار أستانة السورية، من دون أن يتطرق البيان الختامي للجولة إلى العملية العسكرية التركية المرتقبة شمال سورية. وأكد البيان على «التزام الدول المشاركة الثابت بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية الخاضعة لها». وأشار البيان إلى أن جميع المشاركين من أطراف ودول ضامنة (تركيا وإيران وروسيا) اتفقوا «على فض التصعيد في إدلب».
(العربي الجديد)

مجلس أعلى للقضاء في عُمان وتعديل حكومي

أصدر سلطان عُمان، هيثم بن طارق (الصورة)، أمس الخميس، 12 مرسوماً، من بينها إجراء تعديل وزاري وتعيين ثلاثة وزراء جدد، هم محمد بن سعيد بن خلفان المعمري وزيراً للأوقاف والشؤون الدينية، وهلال بن علي بن هلال السبتي وزيراً للصحة، وسالم العوفي وزيراً للطاقة والمعادن. كما شملت المراسيم تنظيم إدارة شؤون القضاء وتشكيل المجلس الأعلى للقضاء.
(العربي الجديد)

الحدث

تتكثف الجهود التي تقودها المستشارة الأممية ستيفاني ويليامز للدفع نحو تسوية حول المسار الدستوري في ليبيا، مع سعيها لعقد اجتماع بين عقيلة صالح وخالد المشري ومحمد المنفي في القاهرة في وقت تقترب خريطة الطريق من نهايتها في غضون أيام

ليبيا

دفع للمسار الدستوري

ويليامز تنسق اجتماعاً ثلاثياً لتسوية سياسية

أكدت ويليامز أهمية العمل للتوافق حول المسار الدستوري (فتحي بلعيد/فرانس برس)

بعثة التقصي

دعا الرؤساء المشاركون لمجموعة العمل المعنية بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان المنبثقة عن عملية برلين، والتي تضم هولندا وسويسرا وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في بيان أمس الخميس، إلى تمديد ولاية «البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا» لكي تتمكن من مواصلة عملها. وأثنى البيان على السلطات الليبية لتسييرها عمل البعثة.

طرابلس ـ **اسامة علي**

قبل أقل من أسبوع على نهاية صلاحية خريطة الطريق التي حددت شكل الحياة السياسية في ليبيا خلال العام والنصف الأخير، وأنتجت السلطة التنفيذية الحالية (المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة)، تتكثف الجهود الدولية، التي تقودها المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا، ستيفاني ويليامز، للتوصل إلى تسوية بين الأطراف الأساسية المتنازعة حول المسار الدستوري الذي يُفترض أن تسير به البلاد للوصول إلى انتخابات تُنتج سلطة جديدة منتخبة بعد تأجيل هذا الاستحقاق منذ ديسمبر/ كانون الأول الماضي.

وبموازاة رعاية اجتماعات المسار الدستوري بين مجلسي النواب والدولة، ولقاءات اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5)، والتي تنعقد في القاهرة، تدفع ويليامز لعقد لقاء بين رؤساء مجلس النواب عقيلة صالح، والمجلس الأعلى للدولة خالد المشري، والمجلس الرئاسي محمد المنفي، في القاهرة، فيما تبدو محاولة لتسوية توصل إلى اتفاق حول أساس دستوري تجري وفقه انتخابات رئاسية وبرلمانية.

وفي هذا السياق، التقى المنفي وصالح في القاهرة ليلة الأربعاء. وذكرت المتحدثة باسم المجلس الرئاسي نجوى وهيبة، في تصريح لوكالة الأنباء الليبية، أن اللقاء تناول «الوضع السياسي في البلاد، وسبل الخروج من الانسداد السياسي الحالي بالوصول لإجراء الانتخابات في أقرب الآجال». كما تناول اللقاء، بحسب وهيبة، «أهمية إنجاح عمل لجنتي مجلسي الدولة والنواب في القاهرة، ونتائج ملف المصالحة الوطنية، مع اقتراب الرئاسي من وضع التفاصيل الأخيرة للمشروع».

بالتوازي، تلقى المشري دعوة من ويليامز، لزيارة القاهرة، ولقاء صالح. ونشر المكتب الإعلامي لمجلس الدولة نص الدعوة، وفيها أن الدعوة للتشاور حول ما انتهت إليه اجتماعات اللجنة الدستورية المشتركة، ولإتمام أعمال اللجنة، وأفاد مكتب الإعلامي أن المشري «يدرس الجدوى من الزيارة في حل المشاكل الخلافية بالبلد، وعلى رأسها الانسداد الحاصل بالمسار السياسي والدستوري»، مؤكداً أن «الزيارة ليست غاية في حد ذاتها، وأن المهم هو جدية الطرف المقابل في إيجاد توافق وطني ينهي المراحل الانتقالية، من خلال تحديد الشرعية السياسية في ليبيا عبر انتخابات في أقرب وقت ممكن، وعدم تضييع مزيد من الوقت في خلق أزمات جديدة يدفع ثمنها المواطن أولاً».

وكان عضو مجلس النواب، الهادي الصغير، قد أفاد في تصريح سابق لـ«العربي الجديد»، أن الاجتماع الثلاثي من المفترض أن يناقش مصير السلطة التنفيذية، معتبراً أنه سيمثل دعماً كذلك لاجتماع اللجنة الدستورية، وسبل التوصل إلى أساس دستوري متفق عليه لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية. كما نقلت وكالة «الأناضول» الأربعاء عن عضو في المجلس الأعلى للدولة، لم تسمه، أن «القاهرة ستحتضن لقاءً يجمع المنفي، وصالح، والمشري». وأضاف المصدر، أن اللقاء «سيدعم مباحثات لجنة المسار الدستوري الليبي، المكوّنة من مجلسي النواب والدولة المنعقدة في القاهرة للتوصل إلى قاعدة دستورية ستُجرى وفقاً لها الانتخابات المقبلة».

في هذا الوقت، أكدت ويليامز أهمية مواصلة العمل نحو التوافق في الجولة الثالثة لاجتماعات المسار الدستوري، بهدف المرور لانتخابات في أقرب وقت ممكن. وحثت المسؤولة الأممية، في كلمة لها أمس خلال اليوم الخامس للاجتماعات في القاهرة، المشاركين على الوفاء بواجبهم تجاه الشعب الليبي الذي أظهر الرغبة في تنظيم انتخابات عبر تسجيله بالملايين للتصويت والمشاركة في هذا الاستحقاق الهام.

وبالتزامن مع الجولة الثالثة لاجتماعات المسار الدستوري، واصلت اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) اجتماعاتها في القاهرة أمس لليوم الثاني على التوالي، بحضور ويليامز، لمناقشة خيارات التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الشامل، وتنسيق جهود وترتيبات انسحاب المقاتلين والمرتزقة الأجانب من ليبيا، وفقاً لما أعلنته بعثة الأمم المتحدة للدعم في هذا البلد.

وتأتي محاولات الدفع لتسوية بين الأطراف المختلفة على الساحة الليبية، على الرغم من مؤشرات غير إيجابية برزت أخيراً، لا سيما تصويت مجلس النواب، خلال جلسة عقدها الأربعاء في سرت، على مقترح ميزانية لحكومة فتحي باشاغا. وفي الجلسة، جدد صالح تأكيده شرعية حكومة باشاغا، معتبراً أنها شُكلت وفقاً لتوافق ليبي - ليبي، وأنها «الوحيدة القاهرة على إزالة القوة القاهرة التي أدت إلى تعثر الانتخابات». لكنه أضاف أن «الذهاب في المسارات الدستورية أفضل من التلويح باستخدام السلاح ودق طبول الحرب»، معتبراً أن الأولى ذهاب البلاد إلى التوافق مهما طال الزمن، وناصحاً الجميع بالابتعاد عن كل ما يعود بالبلاد لمربع الصراع والاقتتال.

في المقابل، برز أمس اللقاء الذي جمع رئيس مجلس المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا، عماد السائح، بعضوي المجلس الرئاسي موسى الكوني وعبدالله اللافي، في مقر المجلس الرئاسي في طرابلس، وقدّم خلاله السائح إحاطة حول عمل المفوضية والتحديات التي واجهتها طيلة الأشهر الماضية أثناء الإعداد للانتخابات. علماً أن المنفي تغيّب عن هذا الاجتماع. وبحسب المكتب الإعلامي للمجلس الرئاسي، أشاد الكوني واللافي بالجهود التي بذلتها المفوضية للعمل على تذليل الصعاب لإنجاز الاستحقاق الانتخابي، وأكدا استمرار دعم المجلس الرئاسي لها، والتزامه إجراء الانتخابات وفق قاعدة دستورية يتفق عليها الجميع، لإنهاء المراحل الانتقالية، والوصول بالبلاد إلى مرحلة الاستقرار تحقيقاً لرغبة أكثر من مليونين و800 ألف ناخب قيّدوا أسماءهم في سجلات المفوضية.

يذكر أن الانتخابات لاقت تعثراً، بعد أن كان مقرراً إنجازها في 24 ديسمبر الماضي، فيما عزت المفوضية فشل إجرائها إلى ما وصفته بالقوة القاهرة. وكان خلاف قد ساد بين الأطراف السياسية قبل الانتخابات حول قوانينها التي صاغها عقيلة صالح، من دون التصويت عليها أو التشاور حولها مع المجلس الأعلى للدولة. وسمحت القوانين بترشح شخصيات لمنصب الرئيس وصفت بالجدلية، أبرزها اللواء خليفة حفتر، ونجل معمر القذافي، سيف الإسلام، الأمر الذي أدى لعدم اكتمال فترة الطعون، وإلغاء الانتخابات لأجل غير مسمى.

بحث صالح والمنفي في القاهرة الخروج من الانسداد السياسي

المشري عن دعوته للقاء: المهم جدية الطرف المقابل للتوافق

متابعة

حصانة إسرائيلية مطلقة للمعتدين على مشيعي أبو عاقلة

أوصت اللجنة التي شكلتها شرطة الاحتلال للتحقيق في ظروف الاعتداء على جنازة الشهيدة شيرين أبو عاقلة بعدم محاسبة أو محاكمة عناصر الشرطة

غزة ـ **صالح النعامي**

في إطار الحصانة التي يتمتع بها جيش وشرطة الاحتلال الإسرائيلي، أوصت اللجنة التي شكلتها شرطة الاحتلال للتحقيق في ظروف الاعتداء على جنازة الشهيدة شيرين أبو عاقلة، مراسلة قناة «الجزيرة» في فلسطين المحتلة، بعدم تقديم أي من قادة الشرطة الذين أشرفوا على تفريق المشاركين في الجنازة، في القدس المحتلة في 13 مايو/أذار الماضي، إلى المحاكمة أو محاسبتهم انضباطياً، وذلك على الرغم من إشارتها إلى أن المشيعين لم يستخدموا العنف ضد الشرطة. وذكر موقع صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، أمس الخميس، أن اللجنة أوصت بعدم تقديم أي من قادة الشرطة الذين أشرفوا على تفريق المشاركين في الجنازة إلى المحاكمة أو محاسبتهم انضباطياً. ونقل الموقع عن مصادر اطلعت على التحقيق إشارتها إلى أن اللجنة بررت استخدام القوة ضد المشاركين في تشييع الجنازة بأنهم قرروا حمل النعش سيراً على الأقدام وليس في سيارة، كما تم الاتفاق مسبقاً مع الشرطة، وذلك على الرغم من أن تقرير اللجنة يؤكد أن الأشخاص الذين كانوا يحملون النعش والمشاركين في تشييع الجنازة لم يستخدموا العنف ضد عناصر الشرطة. وأقرت اللجنة، في الوقت ذاته، أن عناصر الشرطة كان بإمكانهم الامتناع عن استخدام الهراوات ضد حملة النعش وبقية المشاركين في الجنازة. وأشار الموقع إلى أن التوصية بعدم محاسبة عناصر شرطة الاحتلال جاءت على الرغم من أن التقرير الذي أصدرته اللجنة، وتفرض قيادة الشرطة الكشف عن نتائجه، يقر بأن خللاً شاب أنماط سلوك عناصر الشرطة وتصرفاتها أثناء الجنازة. ونقل الموقع عن مصادر قولها إن قيادة الشرطة قررت منذ البداية عدم محاسبة عناصر الشرطة المتورطين في الاعتداء على جنازة أبو عاقلة. وأضافت أن مفتش عام شرطة الاحتلال كوبي شفتاي قرر عدم الكشف عن نتائج التحقيق الذي أجرته اللجنة التابعة لشعبة العمليات في الشرطة.

من جهته، قال أنطون أبو عاقلة، شقيق شيرين، لوكالة «فرانس برس»: «سمعنا عن تقرير الشرطة». وأضاف: «لا يهمنا ما تقوله إسرائيل. كل شيء كان واضحاً من الصور». وأكد أن «أفراد الشرطة هم المعتدون على حاملي النعش ويحاولون التغطية على أفعالهم وأخطائهم. لم يخرج أحد خارج المستشفى هم الذين دخلوا إلى المستشفى واعتدوا على المشيعين». وتابع أبو عاقلة أن «أي كلام تقوله الشرطة أو قوات الاحتلال ليس له مصداقية. فقد غيروا رواياتهم عدة مرات منذ أول يوم لاغتيالها» في 11 مايو، مؤكداً: «هم وراء عملية اغتيالها».

وكانت قناة التلفزة الإسرائيلية «كان» ذكرت ليل أمس الأول أن رئيس الوزراء نفتالي بينت ووزير خارجيته يئير لبيد عقدا اجتماعاً في الكنيست لمناقشة إمكانية تجدد الانتقادات الدولية لإسرائيل بسبب اغتيال أبو عاقلة أثناء زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن في يوليو/ تموز المقبل. وأضافت القناة أن كلاً من بينت ولبيد اطلع على نتائج التحقيق الذي أجراه الجيش الإسرائيلي في اغتيال أبو عاقلة أثناء تغطيتها اقتحام قوات الاحتلال مخيم جنين، أقصى شمالي الضفة الغربية. وأشارت القناة إلى أن اغتيال أبو عاقلة أفضى إلى توتر شديد في العلاقة بين واشنطن وتل أبيب بسبب الاتهامات التي وجهتها أوساط في الولايات المتحدة لمستوى مسؤولية إسرائيل عن اغتيال الصحافية الفلسطينية التي تحمل الجنسية الأميركية، والانتقادات الكبيرة لسلوك قوات الاحتلال أثناء تشييع جنازتها. ولفتت إلى أن تل أبيب تخشى أن تفضي زيارة بايدن إلى تجدد الانتقادات الموجهة لإسرائيل واتهامها بالمسؤولية عن اغتيال أبو عاقلة. وكان عشرات من أعضاء الكونغرس الديمقراطيين طلبوا من مكتب التحقيقات الفيدرالي «أف بي أيه» إجراء تحقيق للسعي إلى التوصل لنتيجة محايدة في مقتلها.

ودانت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان نشرته وكالة «وفا» أمس الخميس، قرار الاحتلال عدم محاسبة عناصر الشرطة الذين اعتدوا على جنازة أبو عاقلة. وأكدت أن «البيان الذي صدر عن شرطة الاحتلال بهذا الخصوص ذر للرماد في العيون ومحاولة للتغطية على الجريمة، وتحسين صورة الشرطة وحماية عناصرها وعملهم الإرهابي ضد جنازة أبو عاقلة، وهو يندرج في إطار محاولات دولة الاحتلال دفن حقيقة اغتيالها وإعدامها الميداني لشهيدة الحق والحقيقة، والتحايل على الضغوط الأميركية والدولية لإجراء تحقيق نزيه وشفاف في هذه الجريمة، وامتصاصه عبر قنوات إعلامية تضليلية». وحملت الخارجية الفلسطينية الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة والمباشرة عن إعدام الشهيدة أبو عاقلة وآلاف الشهداء بدم بارد.

برّرت اللجنة قمع المشاركين بالتشييع بحملهم نعش أبو عاقلة (مصطفى الخروف/الأناضول)

تقرير

تتعدد الأطراف التي تقف في وجه المشروع الإقصائي للرئيس التونسي قيس سعيّد، وتتنوع تحركاتها الاحتجاجية والمطلبية، في ظل دخول البلاد في منعرج خطير

تونس

معركة بوجه الانقلاب

أوجه متعددة للانضمام منعاً لإرساء نظام ديكتاتوري

تونس ـ **وليد التليلي**

تدخل تونس منعرجاً خطيراً في أزمتها السياسية، مع إصرار الرئيس قيس سعيّد على المضي في برنامجه الانقلابي بسرعة كبيرة، مقصياً كل القوى الحزبية والاجتماعية وغير عابئ بها، بينما تتصاعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. وعاشت تونس يوم أمس الخميس إضراباً في القطاع العام دعا إليه الاتحاد العام التونسي للشغل، وأحدث شللاً في المطارات والموانئ والقطارات والحافلات والبريد وكل الشركات الحكومية والإدارات. وأكد الأمين العام للاتحاد نور الدين الطبوبي، في كلمة له أمس، نجاح الإضراب بنسبة مشاركة فاقت الـ96 في المائة. ولم يكن الإضراب بدافع حماية العمال وقدرتهم الشرائية فقط، ولا متعلقاً فقط بالمفاوضات مع صندوق النقد الدولي التي يرفض الاتحاد المصادقة عليها، بسبب إجحافها وتداعياتها السلبية المتوقعة على التونسيين، وإنما كان أيضاً بسبب خلاف جوهري مع الحكومة حول الحقّ النقابي الذي يمثّل أحد أسس الديمقراطية. فقد منعت الحكومة من خلال ما يُعرف بالمرسوم رقم 20، التفاوض مع أي ممثل نقابي في الوزارات والشركات من دون الرجوع إلى رئاسة الحكومة، وهو ما اعتبره الاتحاد ضربة مباشرة للعمل النقابي وتحجيماً مقصوداً لدوره.

في موازاة ذلك، ينظّم القضاة التونسيون، غداً السبت، جلسة جديدة لتقييم إضرابهم المتواصل منذ السادس من يونيو/حزيران الحالي، وبحث الخطوات المقبلة أمام صمت الحكومة وعدم تراجع الرئيس عن استهدافهم. كما أعلنت «جبهة الخلاص» المعارضة عن تنظيم مسيرة احتجاجية جديدة وسط العاصمة، الأحد المقبل، «انتصاراً لقيم الحرية ودفاعاً عن المكتسبات الديمقراطية للشعب التونسي ودولته الوطنية من مخاطر التفكيك العبثي الذي تمارسه سلطة انقلاب 25 يوليو». وأوضحت في بيان لها، الأربعاء الماضي، أن هذه المسيرة «تأتي رفضاً لسرحية الحوار الفصولة، واستبعاد الهيئات الدستورية الذي تنوي توظيفه لفرض إرادة الفرد على الإرادة الوطنية». وتنظّم المسيرة كذلك «نُصرة للقضاء المستقل ودعماً لاستقلالية المنظمات الوطنية ودفاعاً عن الحريات المُستباحة ورفضاً للمحاكمات العسكرية للمدنيين، ولا سيما الصحافيّون والمحامون وأعضاء مجلس نواب الشعب». وفق البيان. وفي الأثناء، تتواصل مسرحية الحوار الذي تغيب عنه الأحزاب والمنظمات المهمة، إذ لم تحضره إلا شخصيات ثانوية لا تأثير أو تمثيل مهماً لها، بينما يُفاجأ التونسيون بمنسق هيئة الجمهورية الجديدة، الصادق بلعيد، يطل عليهم في كل مرة بمقترحات غريبة قد يتضمّنها الدستور الجديد. من هذه المقترحات، هيئة حُكمية بدل الحكومة، ورئيس فوق كل الهيئات الدستورية والحزبية، ودستور اقتصادي في أغلب فصوله، واستبعاد الهيئات الدستورية من الدستور، بالإضافة إلى قضية الهوية وحذف الإسلام كمرجعية للدولة كما في رجحت «إسرائيل هيوم» أن يعلن بايدن خلال زيارته إلى المنطقة عن انطلاق منتدى أمني إقليمي بمشاركة إسرائيل والولايات المتحدة. وأضافت الصحيفة أن الدول المرشحة لتكون أعضاء في هذا المنتدى هي البحرين، الإمارات، السودان، مصر والأردن. ونقلت عن مصادر إسرائيلية قولها إن تشكيل المنتدى لا يعني الاتفاق على التطبيع مع السعودية، لكن هذه الخطوة ستعمل على تنظيم التعاون الأمني بين الدولتين.

ونوهت إلى أن وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس كان وراء فكرة تشكيل المنتدى الأمني الإقليمي وأن الهدف من تشكيله يتمثل في مواجهة التهديد النووي الإيراني، مشيرة إلى أن غانتس بحث هذه الفكرة مع وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن في لقائهما الأخير في واشنطن. ونقلت الصحيفة عن غانتس قوله إن «الشراكة والعلاقة العميقة مع شركائنا وحلفائنا الأميركيين والعلاقات التي نبنيها ونطورها في السنوات الأخيرة مع دول المنطقة تمثل مكوناً حيوياً في تفوّق إسرائيل في المنطقة، ونحن نعمل في هذه الأيام من أجل توسيع هذه العلاقات، وفي الوقت ذاته تعزيز العلاقات مع كل من الأردن ومصر والدول التي وقّعت اتفاقيات إبراهيم وبناء شراكات في مجالات الاقتصاد والبيئة والأمن». وأضاف وقال نافيس إن بايدن يعرّف نفسه كـ«صهيوني يهمه أمن إسرائيل بشكل لجنته التي رفض عمداء كليات القانون المشاركة فيها، أم هي أفكار سعيّد أصلاً.

ولكن الأخطر هو ما كشفته أزمة القضاة التونسيين، الذين خرجوا عن صمتهم وكشفوا خلفيات العزل الذي طاول أغلب القضاة من قائمة الـ57، إذ تبيّن أن السلطة تريد السيطرة على مفاصل القضاء لتصفية حسابات مع خصوم سياسيين، وهذا ما يُدخل البلاد في منعرج خطير للغاية.

وجاءت تصريحات أعضاء من هيئة الانتخابات التونسية، الأربعاء، بخصوص منع المقاطعين للاستفتاء من أي حقّ في النشاط، لتكشف نوايا تكميم الأفواه، واعتبار كل معارض للاستفتاء خارج دائرة الحق السياسي في التعبير عن موقفه، وهو منعرج خطير تدخله تونس قد يعصف بكل الحقوق التي منحتها الثورة للتونسيين.

ورأى القيادي في حراك «تونسة من أجل الديمقراطية»، وزير الصحة الأسبق، عبد اللطيف المكي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «المنعرج الذي دخلته تونس خطير، لأن قيس سعيّد يريد وضع اليد على القضاء وزج كل معارضيه في السجن، ليؤسس لنظام دكتاتوري قد يكون أبشع من نظام زين العابدين بن علي».

ولكن المكي اعتبر في المقابل أن «حجم المقاومة يكشف أن النضال المدني في تونس و10 سنوات من الحرية، أعطيا حداً معقولاً من المناعة للمنظومة الديمقراطية في تونس، وبالتالي نخوض الصراع ونحن متأكدون من الانتصار. وأن الإرادة الديمقراطية ستنتصر». ولفت إلى أن «الخروج من هذا المأزق لا يكون إلا بإسقاط الانقلاب، والعودة إلى الحياة الدستورية وإجراء حوار وطني يُنتج حكومة إنقاذ وطني». وأشار المكي إلى أن «لجنة البندقية (اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون، وهي هيئة استشارية لمجلس أوروبا، تضم خبراء مستقلين في مجال القانون الدستوري وتختص بتقديم المشورة القانونية) وقبلها كبار رجال القانون في تونس، أكدوا أنه ليست هناك أي شروط قانونية وسياسية متوفرة لإجراء استفتاء في تونس، ومع ذلك فهو (سعيّد) ماضٍ إلى الأمام». واعتبر أن «الحل الآن يكمن في تصعيد النضال، والمعركة قد تقصر أو تطول، ولكن الأكيد أنه لا ينبغي التسامح مع الانقلاب لأن التسامح سيجعله يتكرر». من جهته، اعتبر المستشار السياسي لرئيس حركة النهضة، رياض الشعيبي أن «هذا الصمود وهذا الرفض من قبل القضاة إيجابي، أما محاولة الانتقام من القضاة وتدجين هذه السلطة فمرفوضة». وأضاف في تصريح لـ«العربي الجديد» أن «هناك تمسكاً باستقلال السلطة القضائية، وتصميماً على الدفاع عن المكاسب الديمقراطية واستقلال القضاة وحقوقهم القانونية والمدنية، لأن في ذلك دفاعاً عن الضمانات الدستورية والقانونية لكل مواطن».

واعتبر الشعبيي أن «السلطة تعيش أزمة، وإذا استمرت في هذه السياسة ستكون لها انعكاسات خطيرة على استقرار البلاد وعلى السلم الأهلي». وتابع أن «سعيّد بصدد اتخاذ خطوات انعزالية تكرس عزلته في الداخل والخارج»، مؤكداً أن «كل القوى انفضّت من حوله، القوى السياسية والاجتماعية والمدنية، وهو ما يؤثر على شرعيته وعلى قدرته على التقدم، ولا سيما هذا ما يفسر الذهاب في مزيد الإجراءات التعسفية التي يعلن عليها تباعاً».

شدّ أضراب اتحاد الشغل أمس مرافق الدولة كافة (رامز فائدي/الأناضول)

رصد

إسرائيل تريد استغلالاً قياسياً لزيارة بايدن

يعمل الاحتلال الإسرائيلي لاستغلال زيارة جو بايدن بأقصى حد ممكن، من خلال اتفاقات عسكرية، ودفعه لرعاية توسيع التطبيع

غزة، القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

يعتزم الاحتلال الإسرائيلي استغلال زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى المنطقة، بين 13 و16 يوليو/تموز المقبل، والتي يبدأها من إسرائيل، لتعزيز التطبيع مع دول عربية ودفع «الولايات المتحدة لخلق إطار للعلاقات بين إسرائيل والدول العربية في المنطقة لتحقيق تأثير ضد إيران»، وفق وسائل إعلام إسرائيلية. وأكد السفير الأميركي في إسرائيل توم نايدس أن بايدن سيعمل خلال زيارته على توسيع «الإطار الأمني في الإقليم»، مضيفاً في مقابلة أجرتها معه صحيفة «يسرائيل هيوم» أمس الخميس، أن زيارة الرئيس الأميركي تهدف إلى «تقوية العلاقة بين إسرائيل والسعودية».

وقال نايدس إن بايدن يعرّف نفسه كـ«صهيوني يهمه أمن إسرائيل بشكل كبير، وهذه الجولة تدل على أن علاقته بإسرائيل لا يمكن المس بها». وفي السياق، وفي السياق نفسه، قال موقع «والاه» الإسرائيلي، أمس، إن إسرائيل تأمل من بايدن إيجاد إطار للتعاون بين إسرائيل ودول عربية ضد إيران. ونقل عن مصادر في الجيش الإسرائيلي، قولها إن «النتيجة هي أن تكون الولايات المتحدة مسؤولة عن خلق إطار العلاقات مع الدول العربية الأخرى في المنطقة، وتحقيق تأثير كبير ضد إيران».

وكشف الموقع أن إسرائيل تعتزم عرض نظام يعتمد على أشعة الليزر، لاعتراض الصواريخ، طوّرته أخيراً، على بايدن خلال زيارته، وستطلب المساعدة في تمويل المشروع. وكان وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس قد أعلن في إبريل/نيسان الماضي أن نظام الدفاع الصاروخي الذي يعتمد على تقنية الليزر، نجح في اعتراض قذائف هاون وصواريخ مضادة للدبابات.

وأشار «والاه» إلى أن إسرائيل تأمل في غانتس أن إسرائيل تعمل من أجل بناء قوة إقليمية مشتركة بقيادة الولايات المتحدة لمواجهة إيران.

وفي السياق نفسه، قال موقع «والاه» الإسرائيلي، أمس، إن إسرائيل تأمل من بايدن إيجاد إطار للتعاون بين إسرائيل ودول عربية ضد إيران. ونقل عن مصادر في الجيش الإسرائيلي، قولها إن «النتيجة هي أن تكون الولايات المتحدة مسؤولة عن خلق إطار العلاقات مع الدول العربية الأخرى في المنطقة، وتحقيق تأثير كبير ضد إيران».

وكشف الموقع أن إسرائيل تعتزم عرض نظام يعتمد على أشعة الليزر، لاعتراض الصواريخ، طوّرته أخيراً، على بايدن خلال زيارته، وستطلب المساعدة في تمويل المشروع. وكان وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس قد أعلن في إبريل/نيسان الماضي أن نظام الدفاع الصاروخي الذي يعتمد على تقنية الليزر، نجح في اعتراض قذائف هاون وصواريخ مضادة للدبابات.

وأشار «والاه» إلى أن إسرائيل تأمل في شراكة مع الولايات المتحدة في المشروع، بما في ذلك الاستثمار الأميركي في تطوير ونشر النظام. وينضم النظام الجديد إلى أنظمة أخرى تطوّرها إسرائيل، بالتعاون، وبدعم من الولايات المتحدة، بما فيها «القبة الحديدية» و«سهم». وأشار الموقع إلى أن النظام الجديد، لن يستبدل الأنظمة المستخدمة حالياً. وقال: «حسب التقديرات، من المتوقع أن يدخل النظام الجديد حيز الاستخدام في غضون سنوات قليلة، في أحد حدود الدولة، ليحميها من الصواريخ والطائرات من دون طيار».

ولفت إلى أنه سيتم عرض المشروع على الرئيس الأميركي، خلال زيارة إلى قاعدة «بلماحيم» العسكرية الجوية الإسرائيلية. وأضاف: «تشير التقديرات إلى أن عرض النظام على الرئيس الأميركي، قد يساعد في تعزيز الشراكة».

في هذا الوقت، وقبيل وصول بايدن إلى السعودية في 15 يوليو المقبل، يعتزم ولي العهد السعودي محمد بن سلمان القيام بجولة الأسبوع المقبل تشمل الأردن ومصر وتركيا، وفق ما نقلت وكالة الأنباء الألمانية (د ب أ) عن مصادر سعودية أمس. وأوضحت المصادر أن ولي العهد السعودي سيبحث خلال جولته مع قادة الدول الثلاث عدداً من القضايا الإقليمية والدولية وفي مقدمها الملف النووي الإيراني والجهود المبذولة على صعيد إنهاء الحرب في اليمن وانعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على المنطقة.

محمد بن سلمان يجول الأسبوع المقبل على الأردن ومصر وتركيا

شرق غرب

الفيليبين تضيف 11 شخصاً إلى قائمة الإرهابيين

أعلنت الحكومة الفيليبينية، أمس الخميس، ضم مفاوض سلام سابق وخمسة آخرين من قادة المتمردين الشيوعيين المشتبه بهم، إلى قائمة الإرهاب، في خطوة تسمح بتجميد أصولهم المالية، والتي قال المسؤولون إنها يمكن أن تستخدم في تمويل هجمات. وصنف مجلس مكافحة الإرهاب، بشكل منفصل، خمسة من قادة جماعة «أبو سياف»، تم ربطهم بتنظيم «داعش»، على أنهم إرهابيين.

(أسوشييتد برس)

وزيرة خارجية أستراليا في نيوزيلندا لمواجهة بكين

في إطار جهود أستراليا لمواجهة النفوذ الصيني في منطقة المحيط الهادئ، زارت وزيرة الخارجية الأسترالية الجديدة بيني وونغ (الصورة) نيوزيلندا، أمس الخميس، على أن تنتقل إلى جزر سليمان اليوم الجمعة. وقالت وونغ في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيرتها النيوزيلندية، نانايا ماهوتا، في العاصمة ولينغتون، إن بلادها ستقدم «التزامات أقوى وأكثر طموحاً بشأن المناخ»، فيما أعلنت ماهوتا أنها تتفق مع وونغ على أن المحيط الهادئ «مكان متنازع عليه».

(أسوشييتد برس)

تدريبات لمدمرة صينية في بحر اليابان

ذكرت وسائل إعلام صينية رسمية، أمس الخميس، أن إحدى أكبر السفن الصينية وأكثرها قدرة قتالياً تجري تدريبات في بحر اليابان. وقالت صحيفة «غلوبال تايمز» إن المهمة هي الأولى للمدمرة «لاسا» منذ تدشينها العام الماضي، فيما أشارت وزارة الدفاع اليابانية، في بيان، إلى أنها رصدت، الأحد الماضي، 3 سفن صينية متجهة شرقاً نحو بحر اليابان.

(أسوشييتد برس)

كينيا تطالب بنشر قوة إقليمية شرق الكونغو

دعا الرئيس الكيني أوهورو كينياتا (الصورة)، أمس الخميس، إلى نشر قوة إقليمية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لإرساء السلام فيها. وقال كينياتا، في بيان: «أدعو إلى نشر القوة الإقليمية لشرق أفريقيا برعاية مجموعة شرق أفريقيا». وأضاف أنّ «النزاع المفتوح» الدائر في المنطقة يهدّد بعرقلة الجهود السياسية الرامية لاستعادة النظام في البلد. وأوضح أنّ قادة عسكريين من دول منضوية في مجموعة شرق أفريقيا سيجتمعون الأحد المقبل لوضع اللمسات الأخيرة على التحضيرات اللازمة لنشر القوة الإقليمية.

(فرانس برس)

كوريا الجنوبية تنفي انشقاق مسؤول مصادر الأسماك

أعلن خفر السواحل الكوري الجنوبي، في بيان أمس الخميس، أنه لا يوجد دليل على أن مسؤول مصائد الأسماك الكوري الجنوبي لي داي جون، الذي أطلقت القوات الكورية الشمالية النار عليه وأحرقت جثته في سبتمبر/ أيلول 2020، كان ينوي الانشقاق. وكان الجيش الكوري الجنوبي أعلن، في ذلك الوقت، أن لي سعى على ما يبدو للانشقاق إلى كوريا الشمالية، بسبب الديون جراء لعب القمار.

(رويترز)

الحدث

تلقت أوكرانيا، عبر زيارة قادة فرنسا وألمانيا وإيطاليا ورومانيا إلى كييف أقوى دعم لتسريع عملية تقديم طلبها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما فجر غضب موسكو، التي انتقدت هذا الأمر، وحذرت من أن مواصلة تسليح أوكرانيا «أمر غير مجد على الإطلاق وسيؤدي إلى مزيد من الأضرار التي لحقت بالبلاد». في المقابل، كانت تركيا تعلن استعدادها لاستضافة «اجتماع رباعي» مع الأمم المتحدة وروسيا وأوكرانيا لبحث خطة جديدة لنقل الحبوب من أوكرانيا عبر «خطوط آمنة» في البحر الأسود

الهجوم الروسي

دعم فرنسي ألماني إيطالي لعضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي

على وقع صافرات الإنذار، وفي أقوى بادرة سياسية تجاه أوكرانيا التي تقاوم الغزو الروسي منذ أواخر فبراير/شباط الماضي، تلقت أوكرانيا دعماً فرنسياً وألمانياً وإيطالياً ورومانياً للحصول على وضع المرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي، وهو ما سارعت روسيا إلى انتقاده، معتبرة أن هذا الأمر يظهر أنها تعتمد على الوضع الجيوسياسي فقط.

وفيما تتركز المعارك بين القوات الروسية والأوكرانية في سيفيرودونتسك وليسيتشانسك وهما مدينتان رئيسيتان للسيطرة على دونباس، أكد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، خلال مؤتمر صحافي في كييف أمس الخميس، أن بلاده وألمانيا وإيطاليا ورومانيا تدعم منح أوكرانيا «فوراً» وضع المرشح الرسمي لعضوية الاتحاد الأوروبي. وقال ماكرون، في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الروماني كلاوس يوهانيس والمستشار الألماني أولاف شولتز ورئيس الحكومة الإيطالية ماريو دراغي، والرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، في كييف: «نحن الأربعة ندعم منحها فوراً وضع المرشح للعضوية»، وأضاف أن «هذا الوضع سيكون مصحوباً بخريطة طريق». وفي ما يتعلق بتسليم الأسلحة الثقيلة التي تطالب بها أوكرانيا منذ أسابيع لمقاومة الهجوم الروسي في دونباس، أعلن ماكرون أن فرنسا ستسلم أوكرانيا «ستة مدافع قيصر إضافية»، وهي مدافع ذاتية الدفع معروفة بدقتها وقابليتها للحركة. وقال: «فضلاً عن انطلقت من جنوب شرق بولندا، وانضم إليهم الرئيس الروماني كلاوس يوهانيس، دوت صافرات إنذار من غارات في العاصمة.

الاتصال مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، لكنه شدد على أنه لن يطلب من كييف تقديم تنازلات.

من جهته أكد دراغي أنّ إيطاليا «تدعم انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي». وأضاف أن روما «تريد أن يكون لأوكرانيا وضع المرشح وستدعم هذا الموقف في المجلس الأوروبي المقبل». لكنه لمح إلى أنّ الطريق لنيل العضوية قد يكون طويلاً. وفي السياق، نقلت وكالة الأنباء الإيطالية عن دراغي قوله خلال المؤتمر الصحافي المشترك إن الرئيس الأوكراني «يدرك بطبيعة الحال أن الطريق من مرشح إلى عضو يجب أن ترى إصلاحات عميقة في المجتمع الأوكراني، وبيقهم أن الطريق نحو عضوية الاتحاد الأوروبي هي مسيرة وليس نقطة، وقد أكد رئيس الوزراء ذلك».

بدوره، أكد شولتز، خلال المؤتمر الصحافي، أنّ «أوكرانيا جزء من الأسرة الأوروبية»، مشيراً إلى أنه سيكون من الضروري «القيام بكل ما هو ضروري» من أجل «تأمين إجماع» داخل الاتحاد الأوروبي لمنحها وضع المرشح. ويتعين على القادة الأوروبيين أن يقرروا خلال قمة يومي 23 و24 يونيو/حزيران الحالي ما إذا كانوا سيمنحون أوكرانيا وضع المرشح للعضوية، وهي الخطوة الأولى في عملية مفاوضات قد تستمر لسنوات. ومن المقرر أن تعلن المفوضية الأوروبية اليوم الجمعة توصيتها للدول الأعضاء حول هذا الملف.

وذكرت وكالة «رويترز»، أنه مع وصول ماكرون ودراغي وشولتز إلى كييف، بعد رحلة بالقطار استغرقت نحو 10 ساعات، انطلقت صفارات الإنذار في العاصمة.

وخلال زيارة قصيرة لإربين، إحدى ضواحي كييف التي دمرت في الأسابيع الأولى من الغزو الروسي لأوكرانيا، دافع ماكرون عن نفسه بعد تصريحات قال فيها إنه لا ينبغي «إذلال» روسيا وقد عرّضته لانتقادات شديدة في أوكرانيا. وقال: «على أوكرانيا أن تقاوم وتنتصر في الحرب. كانت فرنسا بجانب أوكرانيا منذ اليوم الأول (للغزو) في 24 فبراير/شباط الماضي). نحن بجانب الأوكرانيين بشكل لا لبس فيه». وممثل القادة الأوروبيين الآخرين الذين جاؤوا إلى كييف من قبلهم، تجول القادة في شوارع إربين

شولتز (يمين) ودراغي وماكرون في إربين أمس (Getty)

ماكرون: فرنسا ستسلم أوكرانيا ستة مدافع قيصر إضافية

دعا لافروف الاتحاد الأوروبي لعدم منح أوكرانيا عضويته

خطة مارشال لإعادة الإعمار

أعلن رئيس الوزراء التشيكي بيتر فيالا (الصورة)، أمس الخميس، أنّ بلاده ستضع نصب عينيها، حين ستتولّى في الأول من يوليو/تموز المقبل الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، تنظيم قمّة «لإعادة إعمار» أوكرانيا وإعداد خطة مارشال لهذا البلد. وقال: «لهذا تنظيم قمّة حول إعادة إعمار أوكرانيا بعد انتهاء الحرب مع خطة مارشال لأوكرانيا، بحضور الرئيس الأوكراني (فولوديمير) زيلينسكي»، لكنه أقر بضرورة انتهاء الحرب أولاً.

وتوقفوا أمام مبانٍ دمرتها المعارك أو سيارة متفحمة وطرحوا أسئلة على مرشدهم، وزير اللامركزية الأوكراني أوليكسي تشرنيشوف. وتوقف الرئيس الفرنسي أمام رسم على جدار مع رسالة «اصنعوا أوروبا لا الحرب» (Make Europe Not War). وعلق قائلاً «إنها الرسالة الصحيحة»، مضيفاً أنه «من المؤثر أن نرى ذلك». من جهته تعهد دراغي «بأننا سنعيد بناء كل شيء».

وفي ختام الزيارة، أشاد ماكرون بـ«بطولة» الأوكرانيين، مشيراً إلى «آثار الهمجية، الدلائل الأولى على ما هي جرائم حرب».

وندد شولتز بـ «وحشية الحرب العدوانية الروسية التي تهدف فقط إلى التدمير والغزو». وكتب، في تغريدة: «أصيب مدنيون أبرياء ودمرت منازل. دمرت مدينة بأكملها رغم عدم وجود فيها أي بنى تحتية عسكرية». وكانت أوكرانيا اتهمت القوات الروسية بارتكاب مجزرة في مدن إربين وبوتشا وبوروديانكا. وتجري تحقيقات دولية لتحديد مرتكبي جرائم الحرب.

ومع وصول القادة الأوروبيين إلى كييف، حذر الكرملين من إرسال أسلحة غربية جديدة لأوكرانيا. وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف: «أتمنى ألا يركز زعماء هذه الدول الثلاث ورئيس رومانيا فقط على دعم أوكرانيا من خلال ضخ المزيد من الأسلحة»، مضيفاً أن ذلك سيكون «غير مجد على الإطلاق وسيؤدي إلى مزيد من الأضرار التي لحقت بالبلاد». من جانبه، قال الرئيس الروسي السابق، نائب رئيس مجلس الأمن، دميتري ميدفيديف، إن زيارة القادة الأوروبيين لن تكون مجدية.

وسبقت زيارة القادة الأربعة إلى كييف، إعلان الرئيس الأميركي جو بايدن عن مساعدة عسكرية جديدة لأوكرانيا بقيمة مليار دولار. ولفت إلى أنّ هذه المساعدة تشمل «قطع مدفعية وأنظمة دفاعية ساحلية إضافية وذخائر للمدفعية وقاذفات الصواريخ التي يحتاج إليها الأوكرانيون في عملياتهم الدفاعية في دونباس».

في هذه الأثناء، أعرب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، على هامش اليوبيل الـ 25 لمنتدى بطرسبرغ الاقتصادي الدولي، أمس، عن أمله في أن يفهم العسكريون الغربيون مخاطر إرسال الأسلحة الثقيلة إلى أوكرانيا.

وقال: «أمل حقا أنه بالإضافة إلى السياسيين الذين يطالبون بشكل غير مسؤول بتزويد أوكرانيا بكل ما تريده، لا يزال هناك عسكريون يفهمون ما هو على المحك ويتفهمون المخاطر المرتبطة بذلك». وأضاف: «زيلينسكي يقول: أعطني أسلحة بعيدة المدى، لن أهاجم أهدافاً على أراضي روسيا الاتحادية. هل يعتبر القرم أراضي روسية؟ هل يعتبر دونباس أراضي لوغانسك؟ وبالطبع، لا يضر من إلقاء نظرة فاحصة على ما يحدث بالفعل مع الأسلحة المتاحة في أوكرانيا»، زاعماً أن الأسلحة الغربية بدأت تباع في السوق السوداء في كوسوفو. ودعا لافروف الاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في مسألة منح أوكرانيا عضويته. وقال: «لا أعرف ما إذا كان قد تم منح أوكرانيا خريطة الطريق هذه للتحضير للعضوية، فهذا يعني شيئاً واحداً فقط، وهو أن الاتحاد الأوروبي مستعد مرة أخرى لغض الطرف عن جميع معاييره التي كانت موجودة دائماً للمرشحين ومستعد لذلك الاسترشاد بالاعتبارات الجيوسياسية فقط». وحذر من أن «هناك محاولات لجعل مولدوفا أوكرانيا ثانية».

من جهة أخرى، أعلن وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، أمس الأول الأربعاء، أن بلاده مستعدة لاستضافة «اجتماع رباعي» مع الأمم المتحدة وروسيا وأوكرانيا لتنظيم نقل الحبوب في البحر الأسود. وأوضح أن الأمم المتحدة اقترحت خطة لتسهيل تصدير تلك الحبوب. وقال إن «هذه الخطة يمكن أن تنجح بدون إزالة الألغام من الممرات البحرية»، مشيراً إلى إنشاء «خطوط آمنة» في البحر الأسود. وأكد أن «إزالة الألغام ستستغرق وقتاً طويلاً». وتابع أن «تركيا تدعم هذه الخطة وتنتظر ردّ روسيا، واللقاءات الفنية مستمرة بين العسكريين». وأضاف: «يجب معالجة مخاوف الجميع. تريد روسيا التأكد من أن السفن لا تنقل أسلحة، وتريد أوكرانيا ضمان عدم استعمال روسيا هذه الممرات للهجوم». وقال زعيم «جمهورية دونبتسك الشعبية» الانفصالية دينيس بوشلين، لوكالة «إنترفاكس»، إن سفناً محملة بالحبوب والمعادن ستغادر ميناء ماريوبول المطل على بحر آزوف قريباً، ومن المحتمل أن تتجه الشحنات إلى الشرق الأوسط.

(العربي الجديد، فرانس برس
رويترز، أسوشييتد برس)

شرق غرب

السجن المؤبد لعضوين في «حزب الله» باغتيال الحريري

أصدرت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، أمس الخميس، حكماً بالسجن المؤبد في حق حسن مرعي وحسين عنيسي، وهما عنصران من «حزب الله»، أدينا في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في فبراير/ شباط 2005 في بيروت. وقال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق سعد الحريري، في تغريدة، إن العقوبة هي الأوضح لجهة إدانة حزب الله كجهة مسؤولة عن تنظيم الجريمة وتنفيذها».

(العربي الجديد، فرانس برس)

الجيش الفرنسي قتل 40 مدنيا في يوم واحد بالنيجر

أعلن الجيش الفرنسي، في بيان أمس الخميس، أن قواته قتلت، في 14 يونيو/حزيران الحالي، نحو 40 شخصاً في هجوم لمكافحة الإرهاب على حدود النيجر مع بوركينا فاسو. وكان مصدر أمني في النيجر قد قال إن مسلحين قتلوا 100 مدني في منطقة ريفية بشمال بوركينا فاسو بالقرب من الحدود مع النيجر. ولم يوضح الجيش الفرنسي في بيانه ما إذا كانت هناك علاقة بين الهجومين.

(رويترز)

السعودية ترفض المساس بالمصالح العليا للمغرب

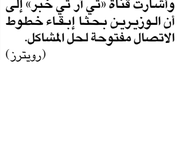

شددت السعودية، أمس الخميس، على رفضها أي مساس بمصالح المغرب أو التعدي على سيادته ووحدة أراضيه. وجددت الرياض، في محضر اجتماع اللجنة المشتركة المغربية السعودية في الرباط، برئاسة وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة (الصورة) ونظيره السعودي فيصل بن فرحان، «موقفها الداعم لمغربية الصحراء وللجهود التي تقوم بها المملكة المغربية من أجل إيجاد حل سياسي واقعي على أساس التوافق، بناءً على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة».

(العربي الجديد)

ضغط اميركي لوقف تحقيق دولي بجرائم إسرائيل في غزة

ذكرت صحيفة «يسرائيل هيوم»، أمس الخميس، أنّ العشرات من أعضاء مجلس النواب الأميركي يعكفون على سنّ تشريع يهدف إلى حلّ لجنة أممية تحقق في جرائم إسرائيل خلال الحرب التي شنّتها على غزة في مايو/أيار 2021. ولفتت إلى أنّ مشرعين ديمقراطيين وجمهوريين يعكفون على سنّ قانون يلزم الإدارة الأميركية بتقليص التمويل الذي تقدّمه واشنطن إلى الأمم المتحدة، إذا لم تحلّ اللجنة التي شكّلها مجلس حقوق الإنسان التابع للمنظمة، للتحقيق في جرائم ارتكبتها إسرائيل خلال الحرب الأخيرة.

(العربي الجديد)

اجتماع عسكري تركي ـ يوناني لتهدئة التوتر

ذكرت وسائل إعلام تركية، أمس الخميس، أن وزير الدفاع التركي خلوصي أكار (الصورة) ناقش مع نظيره اليوناني نيكوس باناجيوتوبولوس، على هامش اجتماع لحلف شمال الأطلسي في بروكسل، مواصلة الحوار لتخفيف التوترات التي تصاعدت أخيراً. وأشارت قناة «تي آر تي خبر» إلى أن الوزيرين بحثا إبقاء خطوط الاتصال مفتوحة لحل المشاكل.

(رويترز)

تقرير

استقالة جديدة تزيد متاعب بوريس جونسون

تلقى رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون ضربة جديدة مع إعلان مستشار السلوك الوزاري كريستوفر جيدت استقالته، وهو ثاني مستشار يستقيل من المنصب خلال عامين

للحدث. **ديمة ونوس**

لم يكن ينقص رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون أمس الأول الأربعاء سوى استقالة كريستوفر جيدت، مستشار السلوك الوزاري أو مستشار الأخلاقيات، كما يطلق على المنصب في بريطانيا. وتأتي استقالته التي يبدو أنها أتت اعتراضاً على انتهاك جونسون للسلوك الوزاري في قضية حفلات «داونينغ ستريت»، بالتزامن مع الضجّة التي أحدثتها خطّة رواندا، وتدخّل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في اللحظات الأخيرة لتمنع إقلاع طائرة الترحيل المحمّلة بثمانية لاجئين.

إلا أن ما فجّر الاستقالة، بحسب مصادر قريبة من جيدت، الذي عين في هذا المنصب في إبريل/ نيسان 2021، هو اقتراح تجاري جرت مناقشته في الحكومة، من شأنه أن ينتهك معاهدة دولية. وذلك الاقتراح التجاري متعلّق ربما ببروتوكول أيرلندا الشمالية و«الانتهاكات» التي اتّهم جونسون بارتكابها من قبل الجانب الأوروبي. ونشر «داونينغ ستريت» رسالة جيدت، أمس الخميس، بعدما ردّ جونسون عليها، أمس الأول الأربعاء، ما أتاح لمعظم الصحف البريطانية الوقت الكافي لنشر التخمينات المحيطة بالخبر، والتذكير بكل الأخطاء التي ارتكبها رئيس الوزراء خلال الأشهر الماضية، والتي من شأنها أن تدفع بالمسؤولين المقرّبين للاستقالة، في ظلّ إصراره على عدم التنحّي وتمسّكه بمنصبه. وتأتي استقالة جيدت أيضاً لتؤكّد على سلوك جونسون الميّال إلى استبعاد الخاصة، التي كان من المفترض أن ترحّل ثمانية لاجئين إلى العاصمة الرواندية كيغالي. من جهته، أكد وزير العدل دومينيك راب وجود أسئلة حول «تفاصيل الاستقالة»، ووعد بتقديم الحكومة تحديثاً حول هذا الموضوع، مضيفاً أن الاستقالة كانت مفاجئة لأنه سبق للحكومة أن طلبت من جيدت بداية الأسبوع الحالي، البقاء في منصبه ستة أشهر أخرى. إلا أنه قرّر

> استقالة جيدت هي الثانية من منصب مستشار الأخلاقيات خلال عامين

اعتبر جونسون أن استقالة جيدت كانت مفاجئة (Getty)

الاستقالة فجأة، ما يؤكّد أن قرار جيدت لم يأت بين ليلة وضحاها، وأنه ربما قدّم الكثير من الشكاوى والملاحظات التي لم يأخذها جونسون على محمل الجدّ خلال الأشهر الماضية.

ولعل هذا ما دفع المستشار للبوح بنيّته الاستقالة في وقت سابق. وحين فشلت المحاولات بثنيه عن قراره، طلب منه التريث ستة أشهر أخرى على الأقل، ريثما تمرّ الانتخابات البرلمانية الفرعية المقرّرة بعد الخروقات. خطة رواندا أيضاً تمثّل مأزقاً أخلاقياً بدأت المعركة حوله للتو. وهو سيواجه تحدياً قاسياً في تعيين مستشار «أخلاقي» ثالث، يقبل بالتواجد في منصب يبدو أوضح اليوم أنه شكلي، ولا يتيح لصاحبه التحرك بحرية إلا إذا وافق على سلوك رئيس الحكومة.

وإن بدت هذه التفاصيل مهمّة في سياق «الإخفاقات» التي يتعرّض لها جونسون واحدة تلو الأخرى، إلا أن الأهم اليوم هو حجم التحديات التي يواجهها داخلياً وخارجياً على حدّ سواء. ولم تعد الأزمة الأوكرانية كافية ربما، لتجميل أخطاء جونسون في حزبه واتجاه ناخبيه وفي القضايا الملحّة، كأزمة المعيشة وبروتوكول أيرلندا الشمالية وكيفية الخروج من الاتحاد الأوروبي بدون ارتكاب المزيد من الخروقات. خطة رواندا أيضاً تمثّل مأزقاً أخلاقياً بدأت المعركة حوله للتو. وهو سيواجه تحدياً قاسياً في تعيين مستشار «أخلاقي» ثالث، يقبل بالتواجد في منصب يبدو أوضح اليوم أنه شكلي، ولا يتيح لصاحبه التحرك بحرية إلا إذا وافق على سلوك رئيس الحكومة.

رصد

عودة السياسيين الهاربين... طالبان تبحث عن شرعية

تحاول حكومة «طالبان» الأفغانية، عبر موافقتها على عودة السياسيين والعسكريين الفارين من البلاد الحصول على الشرعية الوطنية

كابول. **صبغة الله صابر**

عندما أعلنت حكومة «طالبان» الأفغانية، في 21 مايو/أيار الماضي، تشكيل لجنة من قياديها، برئاسة وزير المعادن وعضو المكتب السياسي شهاب الدين دلاور، للتواصل مع السياسيين والعسكريين الهاربين من البلاد، اعتبر وقتها العديد من المراقبين أنه لا جدوى من الخطوة. وتحدث المراقبون عن وجود الكثير من الثغرات والمشاكل في آلية عمل اللجنة، إذ كانت تركز على منح كل من يعود إلى البلاد، من السياسيين والعسكريين السابقين، فرصة الحياة الآمنة وتوفير حماية لهم، من دون التفاوض معهم حول المشاركة في العملية السياسية أو الحكومة.

كما اعتبر المراقبون أن أحداً لن يعود إلى البلاد جزاء وضع الحركة، منذ سيطرتها على البلد في أغسطس/آب الماضي، قيوداً على سياسيين سابقين يتواجدون في أفغانستان، مثل الرئيس الأسبق حامد كرزاي، ورئيس المجلس الأعلى الوطني للمصالحة عبد الله عبد الله، ورئيس مجلس الشيوخ فضل الهادي مسلم يار. وهؤلاء لا يمكنهم السفر إلا بعد حصولهم على تصريح من الحكومة، وتقديم الضمانات بالعودة إلى البلاد. وكانت حركة «طالبان» رفضت مراراً طلبات عبد الله بالسماح له بالسفر إلى الهند حيث تتواجد عائلته، إلا أنها عدلت عن هذا الأمر أخيراً.

غير أن الأيام القليلة الماضية كشفت أن هناك من يريد العودة إلى أفغانستان، حتى لو كان بشروط «طالبان». واستقبل قياديون في «طالبان» في مطار كابول، الإثنين الماضي، محمد صديق جكري، وزير الحج والأوقاف في حكومة كرزاي، والقيادي البارز في «الجمعية الإسلامية»، وكانت جهود اللجنة أدت لعودة غلام فاروق وردك، في 8 يونيو/حزيران الحالي. وكان وردك تولى عدة مناصب في حكومة الرئيس السابق أشرف غني، منها وزارة التعليم، ووزارة الشؤون البرلمانية. وكان سبقه في 5 الشهر الحالي الجنرال دولت وزيري الذي تولى مناصب عسكرية مهمة في الحكومة السابقة، منها المتحدث باسم وزارة الدفاع في حكومة غني. وبرزت الحفاوة التي تم استقبالهم بها، وتأكيد مسؤولين في «طالبان» أنهم لن يواجهوا أي مشكلة. وأشارت اللجنة، في بيان في 11 الشهر الحالي، إلى أن دلاور التقى العائدين إلى البلاد، وطمأنهم بأن «طالبان» ستفتح أمامهم المجال للعمل في أفغانستان «من أجل مستقبل زاهر للشعب الأفغاني»، ووعدهم بعدم تعرض أحد لهم.

وقال رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية في وزارة الخارجية الأفغانية ولي الله شاهين، لـ«العربي الجديد»، إن «هذه القضية مهمة للغاية، وهي خطوة جريئة من طالبان، التي لم تكتفِ بإصدار بيان العفو عن كافة خصومها، بل بدأت تتواصل معهم من أجل عودتهم إلى البلاد والإسهام في مستقبلها. ولا شك أنها ستسمح لهم بالعمل السياسي والقيام بنشاط اجتماعي». وأضاف: «من بين السياسة الذين ترغب طالبان في عودتهم، من ارتكب جرائم كبيرة، وكانوا يستحقون المحاكمة القانونية، ولكن نظراً للظروف السائدة وما يتطلبه الوضع في البلاد، فقد اتخذت حكومة طالبان هذه الخطوة الجريئة».

وفي حين أشاد الأكاديمي الأفغاني رياض الله جنت، في حديث لـ«العربي الجديد»، بفتح «طالبان» المجال أمام عودة هؤلاء، فإنه انتقدها، في المقابل، بسبب كيفية تعاملها مع السياسيين المتواجدين في البلد. وأشار إلى أنه كان «بإمكانهم أن يلعبوا دوراً فعالاً، ليس فقط في تم شمل الشعب، بل في حصول طالبان على الشرعية الدولية». وفي إطار إمكانية أداء العائدين دوراً في حصول الحركة على الشرعية الدولية، ذكرت وسائل إعلام أفغانية، قبل أيام، أن رئيس المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية عبد الله عبد الله كان له دور في زيارة الوفد الهندي إلى كابول في 3 يونيو الحالي، وموافقة الهند على إعادة فتح السفارة في البلد. وأشارت وسائل الإعلام إلى أن عبد الله، الذي عاد إلى كابول السبت الماضي، بعد 43 يوماً من العيش في الهند، أدى دوراً فعالاً في التقارب بين نيودلهي و«طالبان».

من جهة ثانية، أعلنت حكومة «طالبان» في بيان، نهاية مايو الماضي، أن اللجنة السياسية في الحركة بدأت العمل لعقد اجتماع قبلي (لويه جركه) للبت في بعض القضايا الوطنية. وأوضحت مصادر في الحكومة، لـ«العربي الجديد»، أن من بين القضايا التي سيتم بحثها في الاجتماع القبلي عمل المرأة في الحكومة، وقضية العلم والنشيد الوطني. وفي حين أن حكومة «طالبان» تحدثت عن اجتماع قبلي، فإن رئيس مركز الدراسات الإستراتيجية في وزارة الخارجية الأفغانية ولي الله شاهين أشار إلى أنه سيكون عبارة عن شورى، يجمع علماء الدين وأهل الخبرة والسياسيين والقبائل من أجل الاستئناس برأيهم في قضايا مهمة، إلا أنه أكد ضرورة موافقة قيادة «طالبان» عليها.

ووصف مستشار غني للشؤون القبلية والسياسية ضياء الحق أمر خيل، المتواجد في كابول حالياً، في تصريح لـ«العربي الجديد»، هذا الأمر بالخطوة المهمة للغاية. وقال: «نحتاج في الوقت الراهن لتوحيد كلمة الشعب، والوجوه السياسية والقبلية تلعب دوراً مهماً في ذلك». لكنه طالب، في المقابل، حركة «طالبان» بفتح المجال أمام الأفغانيات وجميع الأطياف السياسية لإبداء رأيهم في القضايا الوطنية المهمة.

ودعت النائبة السابقة والسفيرة السابقة لدى النرويج شكريه بارکزاي، المقيمة في النرويج، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى انتظار معرفة من سيشارك في الاجتماع. وقالت: «يمكننا توقع الكثير منه إذا كانت جميع القبائل والأطياف السياسية، بالإضافة إلى النساء، ستشارك فيه، بالإضافة إلى أنه سيكون وسيلة جيدة للم شمل الشعب». وشددت على «ضرورة عدم التغاضي عن دور المرأة الأفغانية في مستقبل البلاد، وأن يكون لها نصيب جيد في هذا الاجتماع، وإلا فإن علينا عدم توقع الكثير منه».

> أدت جهود اللجنة لعودة سياسيين وعسكريين بشروط طالبان

تسريبات عن دور لعبد الله عبد الله بتقارب الهند و«طالبان» (Getty)

بدأ الجيش المصري حشد المزيد من قواته وقدراته العسكرية لمواجهة تصاعد عمليات «ولاية سيناء» في رفح. واضطر الجيش، أخيراً، إلى استخدام الطيران الحربي لمنع «داعش» من التحرك واستهداف قواته البرية التي باتت على تخوم مناطق التنظيم

الجيش المصري يحشد لمواجهة «ولاية سيناء»

تصاعد العمليات في مدينة رفح

سيناء ـ **محمود خليل**

أدى تصاعد الأحداث الأمنية في مدينة رفح بمحافظة شمال سيناء، شرقي مصر، نتيجة زيادة نشاط تنظيم «ولاية سيناء»، الموالي لتنظيم «داعش»، إلى دفع الجيش المصري نحو حشد المزيد من قواته وقدراته المتنوعة، في دعم المجموعات القبلية، التي تواجه صعوبة في التقدم في عدة قرى غرب رفح، نتيجة تمركز مجموعات التنظيم الإرهابي فيها منذ سنوات. وفي تفاصيل الوضع الميداني، قال أحد مسؤولي المجموعات القبلية التي تساند الجيش المصري في سيناء، لـ«العربي الجديد»، إن قرى بلعا والمطلة والحسينيات، تشهد اشتباكات ضارية بين التنظيم، وقوات الجيش والقبائل، نتيجة تمركز عشرات المسلحين في هذه المنطقة، التي تعتبر مهد التنظيم، وانطلقت منها شرارة الأحداث في صيف 2013. ولفت إلى أن الجيش خسر خمسة عناصر خلال اليومين الماضيين، بالإضافة إلى أن القبائل فقدت عدداً مماثلاً خلال نفس الفترة، ما يشير إلى حجم المقاومة التي تواجههما على الأرض، نتيجة زرع العبوات الناسفة، ورصاص القناصة، وغيرها من الأساليب العسكرية التي يتبعها «داعش» في تلك المناطق.

وأوضح أن القوات العسكرية والقبلية دهمت تلك المناطق، بحماسة وقوة، سعياً للحسم واستسلام مسلحي التنظيم، بعد خسارته مناطق واسعة جنوب مدينتي رفح والشيخ زويد، إلا أنّ القوات المتوغلة في مناطق «ولاية سيناء» فوجئت بأن التنظيم استعد جيداً لهذه المعركة، ولديه قوة عسكرية لا يمكن الاستهانة بها.

ويعتمد التنظيم على حرب العصابات، في استهداف القوات النظامية والقبلية التي تقاتل جنباً إلى جنب في هذه المعركة. وأدى كل ذلك إلى وقوع خسائر بشرية في صفوف الجيش والقبائل، الأمر الذي يجعل هذه القوات تضع في الحسبان احتمال أن ترتفع الأعداد خلال الأيام القليلة المقبلة، في ظل محاولات التقدم في تلك المناطق مجدداً. وأشار المسؤول القبلي إلى أنه نظراً إلى ضراوة المعركة، اضطر الجيش إلى استخدام الطيران الحربي على مدار الأيام الماضية، لمنع «داعش» من التحرك واستهداف القوات العسكرية البرية التي باتت على تخوم مناطقه، وتتعرض لهجمات يومية. وأوضح أنه تم أيضاً الدفع بقوات خاصة ومشاة، غير تلك الموجودة منذ أيام.

وتوقعت بعض المصادر القبلية أن يقدم الأمن المصري على الإفراج عن المئات من أبناء سيناء، جزء كبير منهم تم اعتقالهم بتهم التهريب في اتجاه قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك العمل في الممنوعات. وسيحاول الأمن المصري عبر عملية الإفراج زيادة أعداد الشباب البدو المقاتلين مع الجيش، بهدف تطهير سيناء بشكل كامل من «داعش»، خلال الفترة القريبة المقبلة، خصوصاً في ظل صعوبة تحقيق إنجازات على مستوى مناطق غرب رفح وساحل البحر، في الوقت الحالي، بدون تغييرات في القوة العسكرية والبشرية المشاركة في العمليات. وفي مقابل هذا، يستمر باب السجن مغلقاً على الآلاف من أبناء سيناء المعتقلين بلا تهم، أو تم تلفيق تهم لهم بالانتماء إلى تنظيمات إرهابية، ودعم المقاومة الفلسطينية في غزة.

يشار إلى أن الجيش المصري، وبمشاركة حاشدة من قبائل الترابين والسواركة والارميلات، يخوض حملة عسكرية، هي الأوسع منذ بدء الحرب في سيناء عام 2013 ضد تنظيم «ولاية سيناء». وبعد المعارك المتعددة التي اندلعت على مدار الشهرين الماضيين، تمكنت القوة العسكرية المشتركة من إنهاء وجود «ولاية سيناء» بمناطق واسعة في نطاق قرى جنوب مدينتي رفح والشيخ زويد، وسط خسائر فادحة في صفوف الطرفين. وكان للمجموعات القبلية النصيب الأكبر من الخسائر، إذ فقدت العشرات من عناصرها، فيما أصيب أغلبية المسؤولين عنها في هجمات متنوعة لتنظيم «ولاية سيناء»، الذي لم يستسلم بسهولة، وهو ما كان متوقعاً من قبل الجهات الأمنية والعسكرية في سيناء. وأوضحت الخريطة الجديدة في سيناء تشير إلى أن المناطق المسترجعة من «ولاية سيناء» تبدأ من الحدود المصرية مع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، حيث قرى جنوب رفح، بدءاً من البرث والصبات باتجاه نجع شيبانة والطايرة وجوز أبو رعد والكيلو 21 والخرافين، وصولاً إلى قرى الشيخ زويد، حيث المهدية والجورة والمقاطعة وأبو العراج واللفيتات والزوارعة والظهير والتومة. في المقابل، لا تزال كامل مناطق ساحلي مدينتي رفح والشيخ زويد تحت سيطرة التنظيم، بدءاً من بُعد كيلومتر عن الحدود البحرية الفاصلة بين قطاع غزة وسيناء، وصولاً إلى بحر الشيخ زويد، بمسافة تصل إلى 12 كيلومتراً، وعرض 3 كيلومترات.

دفع الجيش المصري بقوات خاصة لمواجهة «داعش» (محمد الشاهد/فرانس برس)

> يعتبر «ولاية سيناء» مناطق في غرب رفح بمثابة قلعة خاصة به

وتعقيباً على ذلك، قال باحث في شؤون سيناء، لـ«العربي الجديد»، إن صعوبة جبهة غرب رفح تعود لعدة أسباب أهمها، الطبيعة الجغرافية لمناطق بلعا والمطلة والحسينيات والذيبة وغيرها من مناطق غرب رفح والساحل. وأوضح أن «داعش» يعتبر هذه المناطق بمثابة قلعة خاصة به، لا يمكن السماح بسقوطها، نظراً إلى تواجد قوة عسكرية وعملياتية ولوجستية كبيرة تابعة للتنظيم في تلك المناطق، وبالتالي فإن فقدانها سيؤثر على قوة التنظيم في شرق محافظة شمال سيناء بالكامل، ويعني أن الأمن المصري سيطر على مدن رفح والشيخ زويد بشكل تام وكامل، ولا يمكن للتنظيم الحياة فيها مجدداً، في ظل تحويلها إلى منطقة عسكرية مغلقة، يحظر التحرك فيها.

وأضاف الباحث، الذي فضل عدم الكشف عن هويته، أن الجيش المصري ومعه المجموعات القبلية بنت جزءا من خططها على ضعف «داعش»، نتيجة فقدانه مساحات واسعة جنوب رفح والشيخ زويد. إلا أنه أشار إلى أن عقلية التنظيم وتركيبته العسكرية، التي تعتمد على الخلايا المنفردة، والتي لا علاقة لها بغيرها من المجموعات، تعنيان أننا أمام تنظيم معقد، قد لا يؤثر عليه كثيراً فقدان الأرض، وإنما يتأثر بالضرر الذي يلحق بقوته البشرية بشكل ملموس، إلا أن ذلك لا يبدو واضحاً، في ظل أن غالبية الخسائر البشرية تقع في صفوف القوات الأمنية، واتحاد القبائل العامل معه. واعتبر أن الوضع في رفح سيحدد وضع سيناء بأكملها، فسيطرة قوات الجيش والقبائل على هذه المناطق تعني أن الجزء الأكبر من سيناء بات نظيفاً من «داعش»، هذا في حال لم يتمكن أفراد التنظيم من الهرب في اتجاه الجبهات الأخرى، كبئر العبد والمغارة وسط سيناء، التي بدأ التنظيم في تفعيلها خلال الساعات الماضية، لتخفيف الضغط عن جبهة غرب رفح، موقعاً خسائر بشرية في صفوف الجيش والقبائل.

مخاوف من استهداف البحرية

أشار أحد مسؤولي المجموعات القبلية التي تساند الجيش المصري في سيناء، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى وجود محاولات لاستغلال القوة البحرية المصرية في بحر مدينة رفح، في العملية ضد تنظيم «ولاية سيناء»، إلا أن هناك تخوفاً من استهدافها بصواريخ موجهة من قبل تنظيم «داعش» كما حصل في يوليو/تموز 2015، عند استهداف بارجة حربية مصرية في عرض بحر مدينة رفح، في أوج قوة التنظيم وسيطرته في محافظة شمال سيناء.

الحدث

الجزائر: حل لقضية السجناء الإسلاميين؟

> يبرز حديث في الجزائر عن توجه السلطة لبحث ملف المعتقلين الإسلاميين منذ التسعينيات، وذلك في سياق خطوات ينوي الرئيس عبد المجيد تبون اتخاذها قريباً

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

توجّه السلطات الجزائرية مزيداً من الرسائل حول نيّتها الإفراج عن عدد من المعتقلين، ضمن خطوات ينوي الرئيس عبد المجيد تبون اتخاذها قريباً، بينهم معتقلو رأي، إضافة إلى معالجة ملف المعتقلين الإسلاميين الموجودين في السجون منذ أكثر من 25 عاماً، ويُعرفون بـ«معتقلي التسعينيات». وقال رئيس مجلس شورى «جبهة العدالة والتنمية» (الإسلامي) لخضر بن خلاف، في تصريح لـ«العربي الجديد» عقب لقائه تبون مساء الأربعاء الماضي، إنه تلقى تفاعلاً إيجابياً من قبل الرئيس لمعالجة قضية معتقلي التسعينيات. وأوضح أنه «أثار الملف مع الرئيس تبون الذي تفاعل مع مطلبنا وأبدى تفهمه للأمر، وأكد أنه سينظر في الأمر ليتخذ قراراً بشأنهم». بن خلاف، الذي ناب في اللقاء عن رئيس الحزب عبد الله جاب الله، أضاف: «قلت للرئيس إن هؤلاء المعتقلين، الذين مضى على سجنهم أكثر من 25 عاماً، متقدّمون في السن وبعضهم مرضى وهم منهكون، ومن المهم اتخاذ خطوة لصالحهم»، مضيفاً أن «الرئيس قال إنه سيبذل كل جهده، وسيحاول القيام بما أمكن لصالح الإفراج عنهم على الرغم من حساسية الملف، بهدف تمكينهم من استكمال ما تبقى لهم من العمر مع أهاليهم»، مشيراً إلى أن تبون أبلغه أن «هناك من يشتغل على هذا الملف».

ويُقصد بمعتقلي التسعينيات، الذين تقدرهم تنسيقية عائلات المساجين بحدود 160 سجيناً، المساجين الإسلاميون من الكوادر المحليين لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» المنحلة (محظورة منذ مارس/آذار 1992)، وبعض العسكريين المتعاطفين معها الذين اعتُقلوا في بداية الأزمة الأمنية في البلاد، وجرت محاكمتهم من قبل محاكم خاصة (غير دستورية)، والتي قضت بالسجن المؤبد والإعدام على بعضهم. وألغيت هذه المحاكم لاحقاً بضغط دولي لعدم دستوريتها، لكن أحكامها بقيت مطبّقة، ولم يستفد هؤلاء المساجين وبينهم عسكريون من تدابير قانون السلم والمصالحة الوطنية عام 2005. وفي أغسطس/آب 2020، كان تبون قد قدّم وعوداً، لوفد مشترك من قادة أحزاب سياسية، بالسعي لمعالجة قضية مساجين التسعينيات، وطلبت الرئاسة ملفاتهم لفحصها، لكن لم يحدث أي تطور في الموقف بشأن هذا الملف.

وفي السياق، أوضح بن خلاف أن تبون أكد عزمه اتخاذ خطوة باتجاه إصدار عفو عن معتقلي الرأي خلال الأيام المقبلة، وخفض عقوبة بعض المعتقلين الآخرين. وقال «طالبنا الرئيس تبون بضرورة اتخاذ خطوات تهدئة تخص معتقلي الرأي وتحرير المجال السياسي والإعلامي». ويبلغ مجموع معتقلي الحراك الشعبي ومعتقلي الرأي في السجون أكثر من 300 سجين، إضافة إلى عشرات الناشطين الملاحقين حتى الآن في قضايا رأي بتهم مختلفة. وأكد بن خلاف أنه أبلغ الرئيس الجزائري أن المبادرة السياسية المعنونة بلمّ الشمل «ما زالت بحاجة إلى توضيح أكبر». ورداً على سؤال حول ما إذا كان تبون قد قدّم خلال هذا اللقاء توضيحات حول الخطوة التالية بعد اللقاءات المنفردة مع قادة الأحزاب، والمتعلقة بلقاء يجمع الرئيس بقادة الأحزاب معاً في طاولة مستديرة، أوضح بن خلاف أن ما فهمه بهذا الشأن «يخص لقاء تشارك فيه كافة الأحزاب السياسية، في إطار لجنة لدراسة ميكانيزمات إصلاح الدعم الاجتماعي، التي كان مقرراً أن يتم تنصيبها تحت إشراف الرئيس الشهر الماضي بعد عودته من تركيا، وهي لجنة نص عليها قانون المالية، والتي ستنصب بعد أسبوعين مباشرة بعد انطلاق ألعاب البحر المتوسط».

وفي سياق ملف المعتقلين، قالت المتحدثة باسم الهيئة الاعلامية لتنسيقية عائلات المعتقلين السياسيين أسماء مياحي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن قضية هؤلاء المساجين السياسيين هي بالأساس إنسانية. وأكدت أن «الإفراج عن المعتقلين السياسيين لا يحتاج إلى شروط أو مشاورات أو قيود، بل يحتاج إلى قرار رسمي من رئاسة الجمهورية». وأوضحت مياحي أنه لا توجد في الوقت الحالي أي اتصالات بين السلطات وعائلات المساجين، مشيرة إلى أن التصريحات والبيانات التي تتحدث عن قرب معالجة ملف المساجين «تعودنا عليها في السابق، وعادة تكون في مواعيد سياسية أو انتخابية، لكنها حتى الآن مجرد حبر على ورق ولم نلمس أي نتائج».

■ الشيء الوحيد الذي لم يفعله #قيس_سعيد هو أن ينشئ حزباً معارضاً له ويتزعمه هو شخصياً. يعني عادي هاد اسمه نقد ذاتي ومعارضة حتى لا تقولوا ليس هناك معارضة. #تونس

■ لا يمكن القبول باختزال دولة مثل #ليبيا في أشخاص أو مدن بعينها، متى ستنتهي هذه المهازل وهذا العبث والإسفاف، ونُشاهد دولة مؤسسات حقيقية أساسها القانون والدستور وقيم المواطنة والمساواة...

■ مهنة البحث عن المتاعب في #اليمن أصبحت لعنة على صاحبها...!!!

■ #الصدر قفز مع التيار مبكراً من قارب النظام السياسي الذي على وشك الغرق، وفي المنظور القريب توجد احتجاجات وتظاهرات مقبلة، وستكون حاسمة هذه المرة في فرض إرادتها

■ يعتقد #المالكي أنه الأذكى وثعلب السياسة الولائية ولكن #الصدر الأدهى استراتيجياً ووطنياً.

■ #أميركا #بايدن وقبله #ترامب وبعد قرار #بايدن زيارة #السعودية يوجهون رسالة الى كل الديكتاتوريات في العالم نفذوا تعليماتنا وسياستنا وافعلوا ما تريدون. #أميركا حقوق الإنسان والحريات والديموقراطية كلها شعارات قابلة للبيع لمن يملك الثمن.

■ عاجزون أمام جرائم الاحتلال #شيرين_أبوعاقلة #رائد_زعيتر والقائمة تطول

■ شولتز وماكرون ودراجي في إيربين اليوم. ثلاثي التصالح مع روسيا ووجوب عدم إذلال روسيا والتخلي عن جزء من الأراضي الأوكرانية لإيقاف الحرب في أوكرانيا. ستؤثر هذه الزيارة على سرعة إمداد أوكرانيا بالأسلحة التي وعدت بها .

■ عندما يقول رئيس #الفدرالي الأميركي: نتجه لرفع أسعار #الفائدة بوتيرة أسرع. أتوقع أنه لا بُد لهذا التصريح من ردة فعل في الأسواق العالمية بالنزول ولو بعد حين، وله تأثير سلبي مستقبلاً على القروض والعقار وأتمنى أن يساعد في خفض التضخم، للمستثمر: الكاش مهم وسيصبح أهم.